المجلـــــة الدوليـــــة

للتدقيق الحكومي

الموقع الالكتروني: intosaijournal.org
فيسبوك: facebook.com/intosaijournal
تويتر: twitter.com/intosaijournal
انستجرام: instgram.com/intosaijournal

المجلـــــة الدوليـــــة

للتدقيق الحكومي

اصدار صيف 2016

WWW.INTOSAIJOURNAL.ORG

هيئة التحرير

مارجت كراكر، *رئيس الجهاز الاعلى للرقابة والمحاسبة، النمسا*
مايكل فيرغسون، *المراقب العام، كندا*
عبد اللطيف خراط، *رئيس اول لدائرة المحاسبات، تونس*
جين دودارو، *المراقب العام، الولايات المتحدة الاميركية*
مانويل أي بالستيروس، *المراقب العام، فنزويلا*

رئيس مؤسسة المجلة الدولية للتدقيق الحكومي

جيمس كريستيان بلوكوود (الولايات المتحدة)

رئيس التحرير

بيل كيلر (الولايات المتحدة)

مساعد رئيس التحرير

هيثر سانتوز (الولايات المتحدة)

ادارة التحرير

كريستي كونسيرف (الولايات المتحدة)
بيتر نوبز (الولايات المتحدة)
ناثانيل اوبرايان (الولايات المتحدة)
جانيس سميث (الولايات المتحدة)

المحررون المساعدون

مكتب المراقب العام الكندي
سكرتارية منظمة الافروساي
سكتارية منظمة العربوساي
سكرتارية منظمة الاسوساي
سكرتارية منظمة الكاروساي
سكرتارية منظمة الاوروساي
سكرتارية منظمة الاولاسيف
سكرتارية منظمة الباساي
الامانة العامة للانتوساي
مكتب المراقب العام التونسي
مكتب المراقب العام الفنزويلي
مكتب مسائلة الحكومة الاميركي

المجلـــــة الدوليـــــة
للتدقيق الحكومي

صيف 2016
المجلد 43، العدد 3

تصدر المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية لسان حال المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا (أنتوساي) على أساس ربع سنوي في أشهر يناير(كانون ثاني)، أبريل(نيسان)، يوليو(تموز)، أكتوبر(تشرين أول) ، باللغات العربية ، والانكليزية ، والفرنسية ، والألمانية ، والاسبانية. وقد تم تخصيص هذه المجلة التي تمثل الجهاز الرسمي للانتوساي لتحسين مستوى إجراءات الرقابة الحكومية والأساليب الفنية المعتمدة لديها. إن الآراء والقناعات الواردة في المجلة نابعة من وجهات نظر شخصية للمحررين وكتاب المقالات ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة أو سياساتها.

للاشتراك بالمقالات والتقارير الخاصة ومفردات الأخبار يسر طاقم التحرير دعوتكم إلى إرسال مساهماتكم إلى مكاتب التحرير في مكتب مسائلة الحكومة على العنوان التالي:

US Government Accountability Office
441 G Street N.W. Room 7814
Washington D.C. 20548,
USA

(phone:202-512-4707, Fax: 202-512-4021
E-mail: intosiajournal@gao.gov)

نظرا للدور الذي تنهض به المجلة كوسيلة تعليمية فان المقالات التي يحتمل قبولها أكثر من غيرها على صفحات المجلة هي تلك التي تعالج جوانب عملية من الرقابة المالية على القطاع العام والتي تتضمن دراسة الحالات التطبيقية، أو الأفكار ذات الصلة بمناهج البحث الجديدة في مجال الرقابة المالية ، أو التفاصيل المتعلقة ببرامج التدريب على الرقابة. هذا و نعتذر عن قبول المقالات التي تتناول بصورة أساسية النواحي النظرية من الرقابة. للاطلاع على تعليمات النشر يرجى زيارة الموقع ادناه:
http://www.intosaijournal.org/aboutus.html

توزع النسخة الالكترونية من المجلة مجانا على جميع الأجهزة الأعضاء بمنظمة الانتوساي وغيرهم من الجهات المعنية بالرقابة. كما يمكن الحصول عليها من موقع الانتوساي التالي على شبكة الانترنت :
www.intosai.org **/ و على موقع المجلة** ***intosaijournal@gao.gov***أ

في هذا العدد

4 المقال الافتتاحي

10 اخبار موجزة

23 مقالات صحفية

الثورة الرقمية

اطار مراقبة المخاطر الناشئة

مرتكزات الحوكمة الرشيدة

31 من داخل الانتوساي

39 مستجدات مبادرة تطويرالانتوساي

43 احدث اخبار التعاون بين الانتوساي

47 مفكرة انشطة الانتوساي

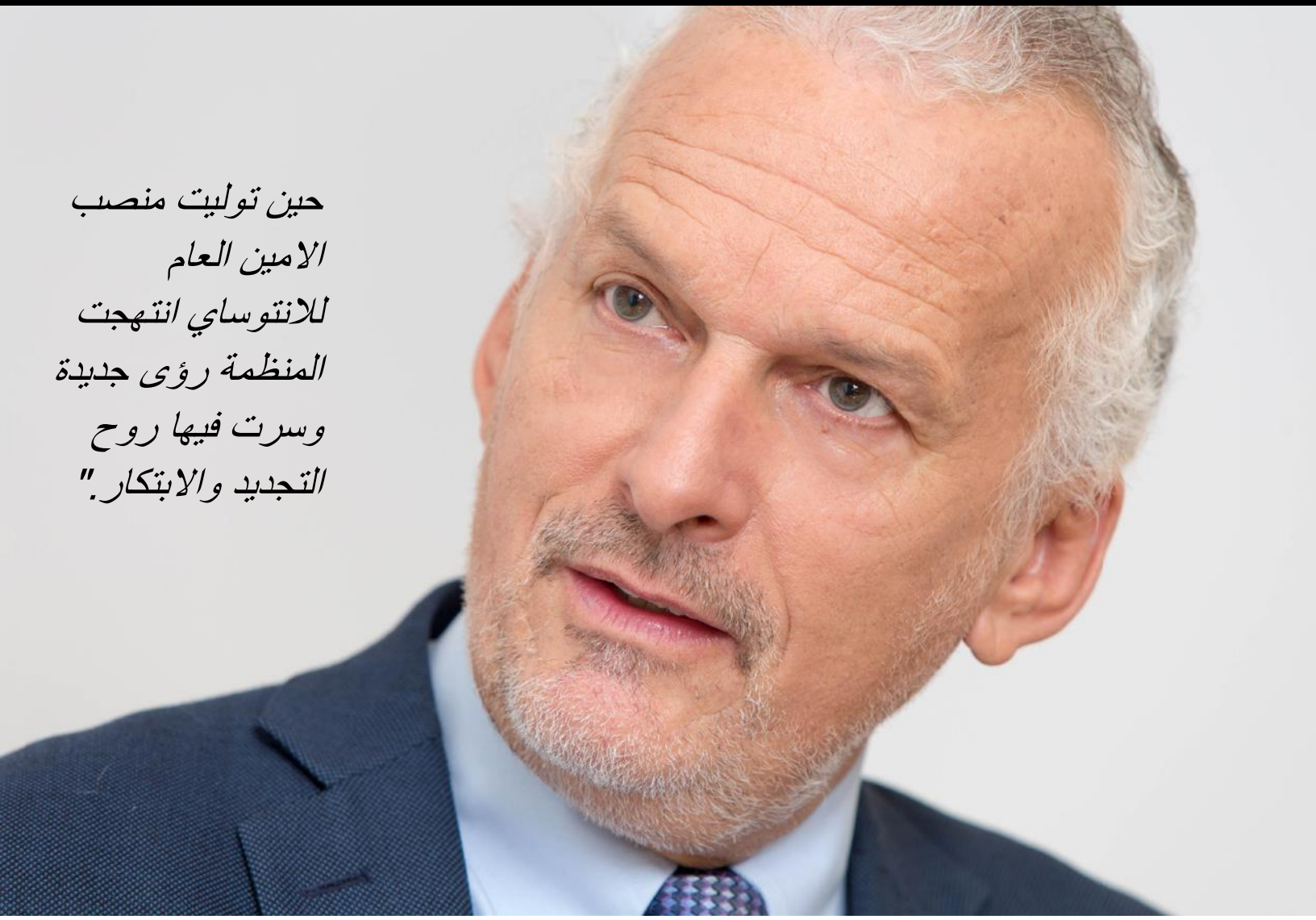

نعمل على صعيد العالم من اجل مستقبل دائم

أنه لشرف كبير ومن دواعي سروري أن انتهز هذه الفرصة في نهاية ولايتي التي دامت 12 عاما في منصب الامين العام لمنظمة الانتوساي لتسليط الضوء على ابرز ماتحقق خلال السنوات العشر الفائتة واستشراف مستقبل الفرص والتحديات الماثلة امامنا.

عندما توليت منصب الامين العام لمنظمة الانتوساي انتهجت المنظمة رؤى جديدة ودبت فيها روح التجديد والابتكار، وقد جاء تكليفي بهذا المنصب متزامنا مع اعتماد المنظمة لأولى خططها الاستراتيجية التي انطوت على اساليب مبتكرة في التفاعل والقيادة. هذه الخطة الرائدة إلى جانب الخطة

الاستراتيجية الثانية اسهمتا معا في اعلاء شان المنظمة وابراز مكانتها بارساء اربعة اهداف

اساسية والعمل على وضع معايير تدقيق مهنية وتنسيقها لكي تصبح الانتوساي واضع للمعايير المهنية ومنظمة نموذجية.

وعلى هذا النحو، لم يقتصر دور المنظمة على تطوير هيكلها التشغيلي بل تعدى ذلك ليشمل توسيع نشاطاتها وتفاعلها على نطاق العالم من خلال مد جسور التعاون المكثف مع شركاء المنظمة الخارجيين، ولاسيما مع منظمة الامم المتحدة ومجتمع المانحين ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي واتحاد البرلمانات الدولي، هذه الشراكات التي يعود الفضل في صيرورتها جميعا إلى روح الزمالة الرائعة والاحترام المتبادل.

وقد دأبت طيلة السنوات الاثني عشر الفائتة على تكريس اعمال الامانة العامة لخدمة الصالح العام للمنظمة ، خصوصا عبر تنظيم الندوات لمنظمتي الامم المتحدة والانتوساي، يحدوني في ذلك تعزيز مستوى التعاون بين المشاركين كافة. علما ان دور هذه الندوات لم يقتصر على رفع مكانة المنظمة كشريك للامم المتحدة فحسب، بل شمل بلا ريب التصدي للقضايا المستجدة مما ترك اثرا لايمحى على عمل الانتوساي وانجازاتها، من هذه الندوات:

- المنتدى التاسع عشر حول قيمة ومنافع التدقيق الحكومي في 2007 حيث تمخض عن تبني المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 الذي كان له الفضل في زيادة الاهتمام بهذا الموضوع.
- المنتدى العشرون حول مكافحة الفساد في 2009 والذي دعا، ولاول مرة، إلى تعزيز استقلالية أجهزة الرقابة العليا بقرار صادر عن الامم المتحدة.
- المنتدى الحادي والعشرين حول سبل التعاون الفاعل بين أجهزة الرقابة العليا والمواطنين في 2011 والذي ارسى سبل التعاون الناجحة واساليب جديدة مبتكرة.
- المنتدى الثاني والعشرون حول انشطة التدقيق والمشورة التي اضطلعت بها أجهزة الرقابة العليا في 2013 والذي سلط الضوء على سبل ترسيخ اثر العمل الرقابي لاجهزة الرقابة العليا.
- المنتدى الثالث والعشرون حول اهداف التنمية المستدامة والذي اسفر بنجاح عن اعتماد .
- بناء القدرات لاجهزة الرقابة العليا وتعزيز الشفافية في إعداد الموازنة ضمن برنامج عمل اديس ابابا ومن ثم في برنامج عمل الامم المتحدة لسنة 2030.

وفي خضم ذلك، اسفرت مبادرة الانتوساي حول تعزيز استقلالية أجهزة الرقابة العليا والتي حظيت بدعم راسخ وحيوي من مجتمع الانتوساي عموما عن صدور ثلاثة قرارات من الجمعية العامة للامم المتحدة لم يقتصر دورها على دعم تنفيذ مبادئ الاستقلالية التي نص عليها اعلاني ليما والمكسيك، بل على تطوير نظم المحاسبة العامة إلى جانب قدرتها على تذليل الطريق امام حصول الاجهزة الرقابية

ان تحقيق مثل هذه النتائج الاستثنائية ما كان له ان يتحقق لولا المشاركة الفاعلة والانخراط الجماعي لمجتمع الانتوساي ككل. لذلك فان مايحدد قيمة اية منظمةليس منجزاتها الكبيرة فقط، وانما كيفية تفاعل منتسبيها مع بعضهم بعضا، وان استمرار روح التعاون البناء وتعزيزها كان احد اهدافي الذي سعيت اليه من خلال تنفيذ سياسة التواصل واعداد دليل التواصل واستراتيجيته في المنظمة. ورغم أن ادارتي للمنظمة شهدت تصاعدا في حجم التحديات في ظل عالم سريع التغير ولكن ما يثير شعوري بالرضا والامتنان طيلة تلك الفترة هو مالمسته لدى اعضاء المنظمة من استغلال الوقت وتظافر الجهود واعتماد التنوع الثقافي الذي تتميز يه انظمتهم على اختلافها في تطوير الرقابة الحكومية في سائر انحاء العالم.

ومن بين الأدلة الاخرى على استعداد الانتوساي للتطور هو عدم توقف اعضاء المنظمة عن المراجعة النقدية لهيكلياتهم التنظيمية واجراءاتهم الرقابية، ولعل خير مثال على ذلك هو اطار قياس الاداء في اجهزة الرقابة العليا الذي خضع لدراسة دقيقة من قبل مجموعة العمل المعنية بقيمة ومنافع الاجهزة الرقابية بالتعاون مع لجنة بناء القدرات التابعة للانتوساي واللجنة الادارية التابعة للانتوساي والجهات المانحة وعمليات مرجعة النظير التي قامت بها العديد من الاجهزة العليا للرقابة والمحاسبة.

وقد بادرت الامانة العامة للمنظمة إلى اطلاق احدث مشروع في هذا الصدد شمل، انطلاقا من روح الشمولية، كافة منظمات الانتوساي التي تحدوني مشاعرالفخرتجاهها.

" لقد جسدت الإنتوساي طيلة هذه السنوات، شانها في ذلك شأن العائلة الكبيرة، روحًا من الشمولية والمساواة حتى في أوقات احتدام النقاش واختلاف وجهات النظر "

وهنا لايسعنى الا ان اتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في نجاح عمليات التدقيق الموقعي التي جمعت العديد من الثقافات ومختلف نظم الرقابة معا من اجل اغناء خبرات مجتمع المنظمة عموما.

أود أيضا أن أعرب عن امتناني العميق لمجلس الإدارة ولجميع رؤسائه، لدورهم المهم في التطوير المستمر والمميز للمنظمة وعمله الاستثنائي. وخلال اجتماعات المجلس السبعة عشر التي أُتيح لنا فرصة المشاركة فيها، أرسى جميع المشاركين القيم الجوهرية للتعاون والشفافية والشراكة.

لقد جسدت الانتوساي طيلة هذه السنوات ،شانها في ذلك شان العائلة الكبيرة حتى في اوقات احتدام النقاش واختلاف وجهات النظر روحاً من الشمولية والمساواة. وأنا مقتنع تماما أن هذه الروح هي سر نجاح الإنتوساي على الاستجابة للتطورات الصعبة. كما أن هذه القدرة على تميز الفرص الناشئة ستكون ذات أهمية جوهرية في الأوقات التي أصبحت فيها الإنتوساي لاعبا معروفا ومحترما في المجتمع الدولي. وسوف تكون مهمتنا الوقوف مرة أخرى جنبا إلى جنب عندما دعت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تضمين الأهداف الموجودة في جدول أعمال 2030 في عملياتها لصنع القرار من اجل ضمان مستقبل مستديم للاجيال القادمة.

وانا اؤمن بشدة أن الإنتوساي قد نجحت في وضع أساساً صلباً للمطالب والتوقعات التي وضعها شركائها الخارجيين في هذا الصدد. كما أنني فخور لاتاحة الفرصة لنا في تشكيل هذا الأساس وان اكون جزءا فاعلا من هذا التطور.

وفي الختام، اعرب عن امتناني لارساء روابط الصداقة التي أغنت خبراتي لفترة ابعد بكثير من فترة وجودي في منصب الأمين العام للإنتوساي، وبكلمات نيلسون مانديلا العظيم "أمس أصبح من الماضي ، وغدا يمثل فرصة، اما اليوم فهو كل ما لدينا. دعونا نبني معا الآن". آمل ان تستمر الإنتوساي في مسارها الناجح وفي تجسيد قيمنا الجوهرية من المساواة بين جميع الأعضاء والشمولية والشفافية والشراكة والمهنية. شكرا لكم مرة أخرى على ثقتكم وعلى التعاون المتبادل الممتاز وعلى صداقتكم.

محكمة الحسابات النمساوية ومنظمة الانتوساي ترحبان بالرئيس الجديد

تولت الدكتورة مارجيت كراكر منصب رئيس محكمة التدقيق النمساوية (ACA) والأمين العام لمنظمة الإنتوساي في الأول من تموز، 2016. فقد أُنتخبت لمنصب الرئيس من قبل البرلمان النمساوي في حزيران 2016وفقا لأحكام القانون الدستوري الاتحادي النمساوي لولاية أمدها 12سنة.

الدكتورة كراكر تمتلك خبرة طويلة في مجال التدقيق الحكومي المحلي والدولي باعتبارها مدير سابق لمحكمة التدقيق في مقاطعة ستيريا (النمسا) وعضو في اللجنة الادارية للمنظمة الأوروبية لمؤسسات التدقيق المالي العام الخارجي الإقليمي (EURORAI). حيث شغلت هذه المناصب حتى تولها المنصب في محكمة التدقيق النمساوية (ACA) .

كما حصلت كراكر على خبرة واسعة باعتبارها خبير قانوني في البرلمان النمساوي لمقاطعة ستيريا وكذلك عضو في المجلس الإشرافي في شركات القطاع الخاص، ومنها رابطة السياحة ومؤسسة المستشفيات في ستيريا.

لعلك لاحظت ماحصل من تغيير...

على مدى سنوات عديدة والى اليوم كان توجه المجلة نحو مشاركة المعلومات الخاصة بتدقيق القطاع العام من خلال الوسائل التقليدية والاجتماعية , يتمثل الجانب الرئيسي لهذا العمل في البدء بتغيير هيئة المجلة تجاه حضور اكثر فاعلية على الانترنت . كانت احدى التغييرات الأولى في هذا المسعى في انتقال المجلة حصرياً للتصميم الإلكتروني .

تلتزم المجلة بهذا التغيير المستمر , وانك قد تلاحظ تغيير الشكل في النظرة الشاملة وصفات هذه الطبعة. ان الأهداف من اعادة تصميم المجلة تشمل اعطاءها نظرة ووصفة معاصرة , بل مشتركة , وتقديم تجربة اوضح واكثر جذباً للقراءة وزيادة امكانية ولوج القراء وتهيئة المجلة لآداة اكثر قوة لتبادل المعرفة.

ضمان ادراج المجلة في الأماكن الرئيسية على شبكة الانترنت وبقاء المنبر في الصدارة . ولا تزال الخطط جارية لإشراك جمهور الانتوساي في تعزيز تبادل المعرفة وبناء القدرات من خلال تطوير الموقع على شبكة الانترنت والذي سيقوم بإبراز محتويات المجلة التي تم تحسينها وزيادتها فيما يتعلق بدوائر التدقيق الوطنية , والمزيد من المقالات الخاصة حول تدقيق القطاع العام والمزيد من الفرص التعاونية لمجتمع التدقيق. وتتواصل المجلة ليكون لها حضور فاعل عبر وسائل الإعلام الاجتماعية لتكون في متناول اليد لأولئك الذين يطمحون لأفضل الممارسات في الحوكمة الرشيدة والتدقيق العام . وان احدى المبادرات التي تهدف الى دفع المزيد من المستخدمين الى موقع المجلة هي لدمج الموقع (www.intosaijournal.org)والملف الشخصي للفيسبوك (www.facebook.com/intosaijournal) وموقع التويتر (www.twitter.com/intosaijournal) فيما يتعلق بالمواد المطبوعة وضمانات التسويق. وحالياً فأن جمهور المجلة يقارب 676 على الفيسبوك وتقريباً 420 متابع على تويتر وتضاعف الولوج الى التويتر لما عدا الجمهور المتابع ليصل في بعض الأحيان الى اكثر من 600 على تغريدة معينة . ومنذ انضمام المجلة لتويتر عام 2014 فقد علق بالتغريد على المجلة العديد من الشخصيات منهم المراقبين العموميين للعديد من الاجهزة الرقابية وممثلي منظمة الاتحاد الدولي للمحاسبين ومجلس المعايير المحاسبية للقطاع العام الدولي ورئاسة منظمة الايروساي ومحكمة التدقيق الاوربية والاعلام في مكتب التدقيق النرويجي.ستواصل المجلة توسعها بناءاً على الوقت الحقيقي لمشاركة الجمهور من خلال نشاطات ومواقع وسائل الاعلام الاجتماعية الاضافية مثل الانستكرام . ان المجلة أيضاً مهتمة في العمل مع الهيئات الآخرى للانتوساي لإيجاد سبل لتبسيط وتسهيل اتصالات الانتوساي والمعرفة وتبادل الخبرات واستراتيجيات وسائل الاعلام الاجتماعية الخاصة بالمنظمة. وادركت المجلة الدعم الواسع من لدن الاجهزة الرقابية الأعضاء الذين يقدمون بسخاء المقالات والافتتاحيات والتحديثات . وستزيد المحتويات الاضافية والمزيد من التقنيات التفاعلية من قيمة المجلة لقرائها . ونرحب بالاقتراحات من الأعضاء في الانتوساي فيما يتعلق بتحسين فائدة المجلة للمنظمات الاعضاء , لانه في نهاية المطاف " الجميع يستفيد من التجربة المتبادلة "

يرجى ارسال تعليقاتكم واقتراحاتكم على الموقع التالي: intosaijournal@gao.gov .

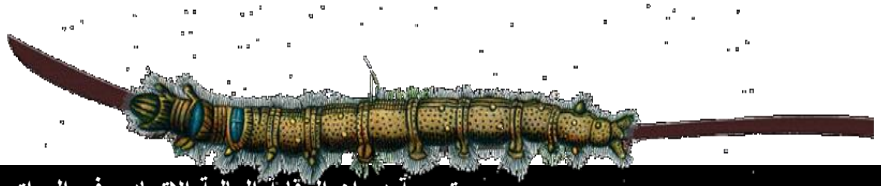

رسالة رئيس التحرير

بصفتنا كصحفيين لن نألو جهدا لضمان ان كل شيء واضح ودقيق وصحيح .غير اننا نصادف اوقاتا لا نرق فيها تماما الى مستوى التحديات وبالاخص بالنظر الى طبيعة عملنا.

وفي عدد ربيع 2016 لمجلة الانتوساي نشرنا عددا لاباس به من الاخبار وبعض المقالات الممتعة.ولقد تلقينا في الحقيقة اسئلة عدة حول بعض التقارير الواردة في العدد الماضي وتحديدا من مكتب التدقيق الحكومي لجمهورية لاتيفيا.حيث ان المكتب وكما قرأتم قد اقترح تعديلات مصممة لضمان تحقيق مراقبة دقيقة لاجراءات المسؤولين الحكوميين عندما يتعلق الامر باستخدام (واساءة استخدام)اموال القطاع العام.وقد جاء وصف تلك التعديلات في كل من موجز الاخبار وباب القصة المصورة في المجلة.

ولان جمهور القراء اثار بعضا من الاسئلة الهامة لاسيما تلك المتعلقة بموضوعة "البحث عن سبل زيادة مسؤولية الموظفين المدنيين والموظفين الحكوميين عن هدر الاصول العامة" "فقد شعرنا بضرورة الاجابة عن تلك الاسئلة .وقد اتصلنا بالجهاز الرقابي لدولة لاتيفيا والذي زودنا مشكورا بالتوضيحات التي طالبنا بها بعض القراء.وفيما يلي نورد الاسئلة التي تلقي الضوء على زيادة مساءلة الموظفين الحكوميين مع اجاباتها.

س: ما المقصود بعبارة "زيادة المسؤولية "؟

ج: ان الهدف العام هو تعزيز مساءلة الموظفين الحكوميين.حيث ينظر الى التعويض عن الخسائر التي تلحق بالموازنات على مستوى الدولة والبلدية على انه احد الادوات التي تميل الى ان تكون ذات طبيعة وقائية .ووفقا للتعديلات المقترحة على القانون في جميع الحالات وعندما تلحق خسائر بالموازنات على صعيد البلدية او الدولة نتيجة لاجراء قانوني،فيتم استرداد الخسارة من الموظفين .اذ لا تتعلق التعديلات بالاستخدام غير الاقتصادي وغير الكفوء وغير الفاعل لموارد الموازنة بل تتركز على الاجراءات القانونية.

س:هنالك اشارة الى فرض الجهاز الرقابي لدولة لاتيفيا للعقوبات، فهل سيكون ذلك بصفة استشارية بالنسبة للمحكمة ولمؤسسات فرض القانون الاخرى ؟

ج:في الحالة الاولى تكون المؤسسات مسؤولة عن تقييم السلوك السيء للموظفين واتخاذ القرار بفرض عقوبات ممكنة في غضون خمسة اشهر من صدور تقرير الرقابة .وهذا الشرط يفرضه الاطار القانوني بالفعل. و تقضي التعديلات بانه في حالات معينة وعندما لا يتم التقييم على نحو سليم او لايكون قرار المؤسسة مبررا ،يعمد الجهاز الرقابي الى مراجعة الحالة و اتخاذ القرار بشان عمليات الاسترداد.وفي الحقيقة فان ذلك يعني ان الجهاز الرقابي لدولة لاتيفيا وعلاوة على مهمته التدقيقية سيتولى مهمة اضافية الا وهي وظيفة محكمة تدقيق كما هو الحال مع بعض الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي.

س: هنالك اشارة ايضا الى احتجاز الاموال العائدة لاولئك الذين يُعدّون مسؤلين عن اساءة استخدام الموارد .فهل احتجاز الاموال هذا سيكون على مستوى المنظمة والفرد على حد سواء؟

ج: تقضي التعديلات الاولية باسترداد التعويضات من شخص مادي محدد اساء التصرف بموارد الموازنة على صعيد الدولة والبلدية (وليس المنظمة).

س: هل يتسنى للمتهم في جميع الحالات محاولة تنفيذ الاجراءات الموصى بها قبيل تحديد العقوبات بحقه؟

ج: لا يعفي تنفيذ التوصيات الصادرة نتيجة للتدقيق الفرد من مسؤوليته في استرداد التعويضات المترتبة عن الاجراء غير القانوني غير انه يمكن للشخص تعويض /دفع التعويض عن الضرر المتحقق في اي وقت دون الحاجة الى انتظار صدور اجراء اداري بخصوص استرداد التعويضات.

اخبار من أجهزة الرقابة العليا في العالم

خبر من الصين

الصورة: ليو جياي المراقب العام لجمهورية الصين الشعبية وجين ديارو المراقب العام للولايات المتحدة

الجهازان الرقابيان لكل من الصين والولايات المتحدة الامريكية يرسيان سبل التعاون الثنائي الفاعل

وقع كل من رئيسي الجهازين الرقابيين للصين والولايات المتحدة الامريكية عام 2012 مذكرة تفاهم .ووفقا لهدف المذكرة "ينوي الطرفان ارساء سبل التعاون في مجال التدقيق الحكومي وتعزيز التفاعل المؤثر بين الطرفين وفق اسس المساواة والعمل المشترك والمنفعة المتبادلة "وقد اتاحت مذكرة التفاهم للجهازين الصيني والامريكي فرصة تطوير الخبرات لدعم التشارك المعرفي الفاعل والذي حقق نتائج قيّمة.

وقد زار رئس الجهاز الصيني مكتب المساءلة الامريكي في عام 2011 والقى كلمة امام المدققين الحكوميين الامريكيين حول"التدقيق الحكومي والحوكمة الوطنية"وقد طرح رئيس الجهاز الصيني في كلمته ممارسات وتجارب الجهاز الرقابي لدولته في تعزيز الحوكمة الرشيدة في الصين من خلال الممارسة والتصرف العقلانيين بالسلطة وتقديم المعلومات الموضوعية والموثوقة لصناعة القرار وتسريع تنفيذ اجراءات سياسة الحوكمة وكشف مواطن الضعف والمخاطر الاقتصادية والاجتماعية بهدف حماية الامن الوطني والمصالح الاساسية للشعب .وفي عام 2012 زار رئيس الجهاز الرقابي الامريكي الجهاز الرقابي للصين والقى كلمة حملت عنوان "دور التدقيق المتنامي في المساهمة في مواجهة التحديات الدولية والمحلية المتغيرة" وشرح فيها للمدققين الصينين تاريخ التدقيق الحكومي في الولايات المتحدة الامريكية وجهود مكتب المساءلة الامريكي في المجالات الرئيسية الثلاث – الرقابة والبصيرة والاستشراف - مشيرا الى نشاطات الاستشراف للجهاز والتي تحدد الاتجاهات والتحديات الناشئة.وقد عادت هاتان الزيارتان رفيعتا المستوى بالنفع على الجهازين حيث تبادلا المعرفة لاسيما فيما يتعلق بالابتكار والتحسين في مفاهيم التدقيق واساليبه.

لقد اثرى التعاون ضمن اطار الانتوساي النقاشات حول قضايا الانتوساي الرئيسية بين الجهازين الصيني والامريكي.وقد استحدث الجهاز الصيني بصفته رئيس مجلس ادارة الانتوساي لجنة استشارية حول القضايا الناشئة ودعا الجهاز الامريكي الى تولي منصب نائب رئيس اللجنة .ومنذ ذلك الحين عقد الجهازان اجتماعات عدة لمناقشة المسائل الهامة ذات الاهتمام المشترك والتي تواجهها الانتوساي .وعلاوة على ذلك يترأس الجهاز الامريكي مجموعة العمل حول التحديث المالي والاصلاح التنظيمي بينما يعد الجهاز الصيني احد قادة المجموعة الفرعية.ويتبادل الجهازان الخبرات بفاعلية ويستمران في تقصي السبل التي يمكن للاجهزة الرقابية من خلالها الاضطلاع بدورها .وقد اسهم الجهازان ايضا في رفد الانتوساي لاجندة 2030 للتنمية المستدامة

فيما يخص مهام الاجهزة الرقابية.

وقد عقد الجهازان وكجزء من مذكرة التفاهم

تبادل حلقات دراسية دولية منتظمة لتسهيل الخبرات العملية في التدقيق.وعقدت اولى تلك الحلقات الدراسية في نانجنغ –الصين في 2014 تحت عنوان"تنفيذ السياسات التنظيمية المالية".وقد حضر الحلقة الدراسية ،بالاضافة الى الجهازين الصيني والامريكي ،الاجهزة الرقابية لكل من استراليا والمانيا وكوريا وبريطانيا حيث ناقشوا العديد من القضايا ذات الصلة بالازمة المالية والقوانين المالية واشكال الحماية المالية للمستهلك ومحاربة الفساد ووضعوا تصورا لافاق تحسين القانون المالي وتدقيق النظام المالي في مرحلة ما بعد الازمة.

وفي ختام الحلقة الدراسية ،خرج المشاركون بعدة نتائج مشتركة (قدمت الى مجموعة العمل حول التحديث المالي والاصلاح التنظيمي) حول الموضوع وحددوا المجالات لتنسيق جهود التعاون المستقبلية.وهي كالاتي:

- للاجهزة الرقابية دور هام في المشاركة في مراقبة نظام التنظيم المالي
- على الدول تحسين القانون المالي في مرحلة مابعد الازمة
- على الاجهزة الرقابية الاستمرار في مراقبة الاثار المترتبة على الازمة المالية العالمية
- للاجهزة الرقابية دور في حماية المستهلكين الماليين
- على الاجهزة الرقابية الاستمرار في ابتكار اساليب تدقيق جديدة والبحث عنها في ضوء تحليل البيانات الضخمة.

اما في عام 2015 فقد عقد الجهازان حلقة دراسية ثانية حول"استخدام اساليب تحليل البيانات والرقابة في التدقيق والمساءلة الحكومية" في العاصمة واشنطن .وقد كان هدف الموضوع ،الذي يعد مثار اهتمام الحكومة والمواطن،هو بحث السبل التي يمكن للاجهزة الرقابية فيها استخدام ادوات الرقابة واساليب تحليل البيانات الضخمة لتحسين اساليب التدقيق وضمان اعتماد الاجهزة الرقابية تقنيات التدقيق الحديثة ومنهجياته في بيئة مطردة التغير.وقد سلطت الحلقة الدراسية الضوء على طموحات المواطنين في استخدام الاجهزة الرقابية للرقابة لغرض

تاشير ومنع حالة ما (وليس الابلاغ عنها بعد حدوثها)الى جانب تصحيح المشاكل القائمة.

حضر الحلقة الدراسية هذه ما يقارب الثلاثين مشاركا من الاجهزة الرقابية للصين والولايات المتحدة الامريكية والبرازيل وكندا وفنلندا وكوريا وهولندا ونيوزلندا وبريطانيا الى جانب خبراء من خارج مجتمع التدقيق بضمنهم مؤسسة بوليسي هورايزنز كندا ومعهد التيرنتف فيوتشرز.وقد ركزت الحلقة الدراسية على ثلاث موضوعات تحديدا ولمست الحلقة من المشاركين اهتماما كبيرا في الاستمرار بالجهود المبذولة في مجال الرقابة واساليب تحليل البيانات وتوسيع المجموعة:

- تطبيق الرقابة على مجتمع المساءلة
- اساليب تحليل البيانات واثارها على مجتمع التدقيق
- ايجاد شبكات تعاون للعمل الرقابي

ان تبادل الخبرات والتعاون المتعدد الابعاد بين الجهازين الرقابيين اظهر نشاطا مكثفا وامكانية هائلة تمخض عنها نتائج سليمة عادت بالنفع على الاجهزة الرقابية والحكومات والموطنين والشركاء في مجتمع المساءلة العالمي وستسهل التطوير المشترك لجميع الاطراف المعنية.

اما الحلقة الدراسية الثالثة فستعقد في ايلول 2016 في بيجين تحت عنوان"تدقيق الاداء للبرامج المعدة لتأمين رفاهية المواطن وأمنه المالي "نظرا لان كلا البلدين لديهما برامج الضمان الاجتماعي ويواجهان قضايا مشابهة كالشعوب المسنة وتزايد الطلب على الضمان الاجتماعي.

يجتمع رئيسا الجهازين على نحو منتظم لاستعراض ممارسات التعاون القائمة والتباحث بشان الافكار الرامية الى تبادل الخبرات بموجب مذكرة التفاهم.وعلى مستوى العمل فان الجهازين على تواصل دائم فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بالمنظمة وتلك الخاصة بهما وسيستمران بالعمل سوية للمضي في هذا التعاون المثمر والارتقاء به الى افاق جديدة.

خبر من ميانمار

تعيين مراقب عام لجهاز الرقابة في ميانمار

تولى السيد ماو ثان (وهو اقتصادي معروف، ولد في 28 آب 1939) رسميا منصب المراقب العام للاتحاد الخاص بمكتب المراقب العام لجمهورية اتحاد ميانمار بتاريخ 5 نيسان 2016. واختير لتولي المنصب من قبل رئيس الدولة في سنة 2016 بعد موافقة البرلمان لفترة امدها خمس سنوات. تقلد السيد ثان العديد من المناصب الرفيعة من بينها، رئاسة جامعة يانغون للعلوم الاقتصادية ورئيس المجلس الاقتصادي و الاجتماعي التابع لرئيس الدولة وعضو مجلس المحاسبة في دولة ميانمار وعضو المجلس الدوري لميانمار وعضو مجلس ادارة رقابة تحصيل الضرائب ومدير البنك المركزي لدولة ميانمار. كما نال العديد من الدرجات والشهادات الدولية.

انطلاقا من كون الجهاز الرقابي لميانمار احد الاعضاء المنضوين في منظمات الاسوساي والاسيانساي والانتوساي، يتطلع المراقب العام لميانمار الى بناء مجتمع يتسم بقدر اكبر من الشفافية و التفاعل من خلال تعزيز التعاون مع الأجهزة الأخرى على الصعيدين الثنائي ومتعدد الاطراف. علاوة على ذلك فقد شدد على اهتمامه بعدد من مجالات العمل منها تحديث قدرات الموارد البشرية وتنفيذ ضمان الجودة الشاملة لتحقيق الاهداف المنشودة للجهاز الرقابي لميانمار.

خبر من فيتنام

جهاز الرقابة الفيتنامي يعين مراقب عام

في الخامس من نيسان 2016 عين المجلس الوطني الدكتور هو دوك فوك مراقبا عاما لجهاز الرقابة الفيتنامي بترشيح من رئيسة المجلس الوطني ومصادقة اغلبية المجلس. يقول الدكتور فوك" سأحاول وبأقصى جهدي ، بالتعاون مع كبار موظفي الجهاز الرقابي الفيتنامي و جميع منتسبيه، تحقيق الاهداف والمهام السياسية المسندة الي من قبل الجهاز الرقابي الفيتنامي والعمل على تحقيق الشفافية في عمل الوكالات و المؤسسات التي تستخدم و تدير الاموال و الاصول العامة و المساهمة في ضمان ديمقراطية والملكية للمواطن و تعزيز الرقابة والاشراف على الاموال العامة و

ادارة الاصول والحدمن الفساد والهدر ومكافحتهما".يحمل الدكتور فوك شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية و قد تولى مناصب هامة ضمن السلطات السياسية لاقليم نغيان، وتبلغ مدة بقاءه في المنصب 2016-2020.للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بالجهاز الرقابي الفيتنامي البريد الالكتروني : vietnamsai@sav.gov.vn

الموقع الالكتروني : http://www.sav.gov.vn

خبر من مالطا

جهاز الرقابة في مالطا يعين مراقب عام ونائب مراقب عام

في في الثلاثين من اذار 2016 عين تشارلز ديغوارا المراقب العام الجديد من قبل رئيس الدولة بعد موافقة البرلمان بالاجماع ولفترة خمسة سنوات بموجب الدستور المالطي. وياتي تعيينه خلفا لانتوني مي. ميفسود الذي عين مفوض برلماني في 16 اذار 2016.

عمل تشارلز ديغوارا قبل تعيينه معاونا للمراقب العام ضمن الجهاز الرقابي المالطي للفترة من تشرين الثاني 2008 و حتى اذار 2016 حيث كان لتعاونه الوثيق مع المدقق العام الفضل في تعزيز القدرات المؤسساتية للجهاز الرقابي المالطي (فيما يتعلق بالموارد البشرية و المادية و التقنية لمؤسسة التدقيق) والذي اسفر عن زيادة واضحة في كمية التقارير الرقابية الصادرة ونوعيتها، بما في ذلك التقارير الصادرة عن اقسام الشؤون المالية والامتثال والاداء وتكنولوجيا المعلومات وعمليات التدقيق الخاصة والتحقيقات.

كما عمل السيد ديغوارا على تنسيق جميع الترتيبات الخاصة بفريق تنظيم مؤتمر المراقبين العموميين لدول الكومنولث الذي عقد في مالطا في اذار 2014 و الذي حضره 87 مشاركا من 35 بلدا من دول الكومنولث، وتولى ادارة المفاوضات مع مسؤولي الاتحاد فيما يتعلق باتفاقيتين مشتركتين ،تعزيز الاجراءات الملائمة للمجتمع اضافة إلى مبادرات الجهاز الرقابي المالطي الخلاقة الهادفة إلى تعزيز تحفيز الكادر و الانتاجية و زيادة مستويات الفعالية .

كما شغل تشارلز ديغوارا مناصب السكرتير الدائم في وزارة العدل وشؤون الداخلية للفترة من (2004-2008) ورئيس فريق عمل شينغن و المدير العام لدائرة الاراضي والسجل العام (2002-2004).

كذلك عين نويل كاميليري في الثلاثين من اذار 2016 معاونا للمدقق العام و بفترة ولاية تستمر خمس سنوات بموجب دستور مالطا.

قبل تعيينه معاونا للمدقق تولى كاميليري منصب المحاسب العام في الخزينة لمدة 14 سنة و كان مسؤولا خلال تلك الفترة عن توحيد الحسابات الحكومية و ادارة الدين و ادارة اموال الاتحاد الأوربي (الرقابة المالية و المدفوعات).

لقد مهد الطريق لاعادة هيكلة الخزينة و الذي تضمن تركيزا اكبر على مهام الخزينة الجوهرية و بناء القدرات و تحديد النشاطات غير ذات الصلة في محاولة لجعلها تبرز في مجال الابلاغ المالي و الرقابة المالية و ادارة الدين.

في السنوات الماضية عمل كاملييري في اقسام مختلفة شاغلا مناصب متنوعة ضمن دائرة الخزينة و بضمنها دائرة النقد و

العمليات و الادارة المحاسبية .كما تزعم تنفيذ النظام المحاسبي للشركات عبر مختلف الدوائر الحكومية.

للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بالجهاز الرقابي على العنوان الالكتروني الاتي:

البريد الالكتروني :nao.malta@gov.mt

الموقع الالكتروني: http://www.nao.gov.mt

حساب الفيسبوك: www.facebook.com/NAOMalta

N A O
National Audit Office
MALTA

خبر من ليتوانيا

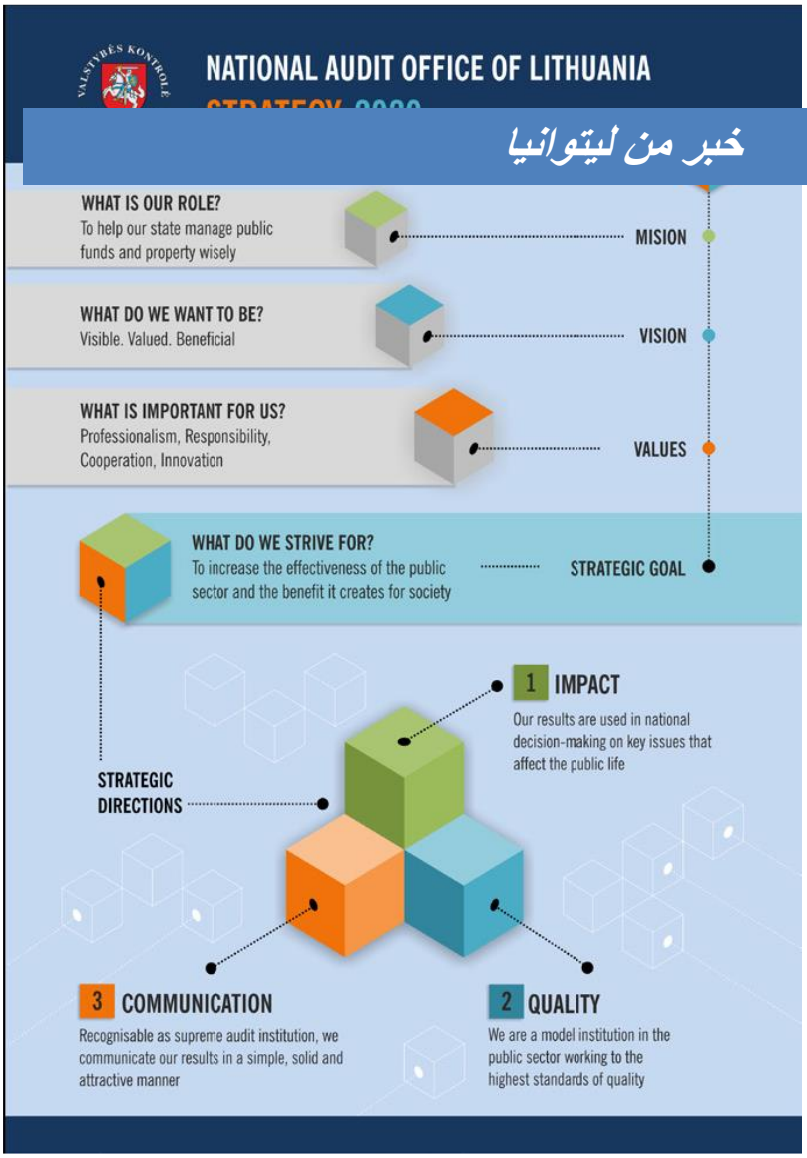

مكتب التدقيق الوطني في ليتوانيا يكشف عن استراتيجية جديدة للسنوات 2016-2020

صادق جهاز الرقابة الليتواني على وثيقة جديدة للتطوير طويل الامد تتناول مهمة المؤسسة ورؤيتها و قيمها الاثر والنوعية والتواصل، توجه تطويري جديد للجهاز من اجل رفع مستوى كفاءة القطاع العام واهميته بالإضافة إلى هدفها الاستراتيجي الطموح إلا وهو زيادة فعالية القطاع العام و القيمة التي يولدها للمجتمع. وسيسعى الجهاز الرقابي لتحقيق هذا الهدف عبر زيادة أثر التدقيق و جودته وتوصيله.

ينبغي ان نطور نشاطنا ليكون بإمكاننا اضافة اعظم قيمة و منافع مضافة ممكنة لمواطنينا و اطلاع العامة حول المخاطر المحلية المتولدة الهامة و اقتراح طرق لادارة هذه المخاطر و تنفيذ عمل يخرج بنتائج قيمة و قابلة للقياس و ان يكون مثلا للقطاع العام.

سنلزم انفسنا باعلى معايير الجودة و الذي سيضمن نتائج نوعية و سيتطابق مع متطلبات المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا و المعيار الدولي لانظمة ادارة الجودة (ايزو 9001) و بالإضافة إلى ممارسات فضلى متنوعة .

سنستخدم التواصل الداخلي و الخارجي لصياغة و عكس دور مكتب التدقيق الوطني الليتواني كجهاز رقابي في القطاع العام و القيمة المضافة التي يولدها عند انشاء

ادارة الملكية و الاموال العامة العادلة و السليمة و المستندة الى النتائج .

من خلال تنفيذ سياسة التطوير الجديدة للفترة 2016-2020 ،سترشدنا قيم المهنية و المسؤولية و التعاون و الابتكار .سيسعى الجهاز الليتواني لان يصبح معترفا به كجهاز رقابي مستقل حيث نحن نحظى بالتقدير كخبراء في مجالنا حيث تؤخذ ارائنا بعين الاعتبار عند اتخاذ القرارات ذات الاهمية الوطنية و كذلك نسهم في التغييرات الايجابية في القطاع العام و بالتالي الاسهام في رفاهية العامة .

خبر من المملكة المتحدة

بناء الثقة العامة من خلال الابلاغ المفتوح والنزيه في المملكة المتحدة

تم العمل بجوائز بناء الثقة العامة في المملكة المتحدة، برعاية PwC، لمدة 13 عاما حتى الآن. إذ تهدف جميعها الى الاعتراف بثقة وشفافية ابلاغ الشركات ومكافئتها. في كل عام، يتم الحكم على مئات التقارير السنوية، مع تقديم أفضل تكريم لجوائز بناء الثقة العامة، والذي يقام سنويا في تشرين الاول.

تعتبر كل الجوائز ذات صلة ومهمة للاقرار الحديث لبرنامج 2030 للتنمية المستدامة من قبل قادة العالم في قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. هناك 17 هدف للتنمية المستدامة، متضمنة هدف التنمية المستدامة رقم 16، والتي تهدف إلى تعزيز السلام والعدالة والمجتمعات الشاملة. احد أهداف هدف التنمية المستدامة رقم 16 هو "تنمية المؤسسات الفاعلة والشفافة والخاضعة للمساءلة على كل المستويات". وكوننا أجهزة رقابية عليا، لدينا دور رئيسي في هذا المجال.

يشارك مكتب التدقيق الوطني للملكة المتحدة (NAO) في عملية التحكيم لجائزة "التمّيز في الابلاغ في القطاع العام". في

دراسة حالة:

اطار التميز البحثي 2014

إن اطار عمل التميز البحثي 2014 هو نظام لتقييم جودة البحث المنفذ في مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة. إذ تخصص جهات تمويل التعليم العالي الاربعة للملكة المتحدة حوالي مليار لكل سنة للتمويل البحثي لجامعات المملكة المتحدة. سيتم استخدام النتائج المستخلصة من اطار التميز البحثي 2014 لتخصيص التمويل من 2015-2016، وتدعم قطاع البحث الديناميكي وذات القدرة التنافسية الدولية في المملكة المتحدة. قدّمت البحوث الجامعية في تشرين ثاني 2013، وتمّ نشر النتائج ومراجعة النظير النهائية في كانون اول 2014.

شهد اطار التميز البحثي 2014 مشاركة 36 لجنة خبراء في تقييم البحوث من 154 جامعة، شملت اكثر من 190.000 بحث من المملكة المتحدة صادر من قبل 52.000 كادر اكاديمي.

بيّنت النتائج إن جودة البحوث المنفّذة في المملكة المتحدة استمرت بالتحسّن.

تم الاعتراف بـ99% من البحوث على الصعيد الوطني او اكثر، مع 76% تميز دولي او المراتب الاولى:

* 30% مراتب اولى (4*).
* 46% تميز دولي (3*).
* 20% تم الاعتراف بها دولياً (2*).
* 3% تم الاعتراف بها محلياً (1*).

تتوافق هذه النتائج مع الدليل المستقل على الاداء المتقدم وجودة اساس بحث المملكة المتحدة والتحسينات الكبيرة التي اجريت منذ التقييم الشامل الاخير في 2008.

تضمن اطار التميز البحثي 2014 للمرة الاولى تقييم الاثر الناشئ من البحث المتميز الذي تم توضيحه من خلال 7000 دراسة حالة للاثر. تم الحكم على 44% من الاثار المقدمة بالايقاف من قبل اكثر من 250 مستخدمي البحوث الخارجيين الذين يعملون مع اعضاء اللجنة الاكاديمية، كما تم الحكم على 40% منها بالمهمة جدا.

مجال التقييم	4*	3*	2*	1*	
جودة كلية	%30	%46	%20	%3	%1.0
مخرجات	%22	%50	%24	%4	%0.6
اثر	%44	%40	%13	%2	%0.7
بيئة	%45	%40	%13	%2	%0.1

العام الماضي، راجع مكتب التدقيق الوطني أكثر من 50 تقارير بموجب معايير تحكيم مختلفة. تمتلك أفضل التقارير استراتيجية واضحة ومفهومة لمنظماتهم، مفصلة المخاطر التي يواجهونها وكيفية تخفيفها، وإضهار النزاهة فيما يخص الأداء المالي والتشغيلي ودرجة وضوحها واستيعابها.

في تقاريرهم. فازت وزارة الأعمال والابتكار والمهارات الجائزة في عام 2015 عن *حساباتها وتقاريرها السنوية*.

للعام الثاني على التوالي، أصدر مكتب التدقيق الوطني دليل حول *أمثلة على افضل الممارسات في التقارير السنوية* لتشجيع هيئات القطاع العام أن تكون شفافة ونزيهة وتتشارك في عملية الابلاغ الخاصة بهم. وقد أدى ذلك إلى ردود فعل إيجابية من موظفي الحكومة وأصحاب المصلحة الأوسع نطاقا التابعين لمكتب التدقيق الوطني.

تضمنت بعض الأمثلة: "دراسات حالة إثبات تحقيق الأولويات" (ابتكار الأعمال والمهارات، صفحة 21) راجع الشكل 1؛ "عدم تحقيق إجراءات المراقبة" (*وزارة النقل*، صفحة 30) راجع الشكل2. و"استخدام الرسوم البيانية لتسليط الضوء على الإنجازات الرئيسية" (وزارة العمل والتقاعدات، صفحة 7) راجع الشكل 3.

28-3 هنالك 11 خطة عمل تجارية مصنفة كمتاخرات بنهاية السنة المالية. وهي مدرجة في الجدول 3-4 ادناه بالاضافة الى ملخص بتقدم سير العمل الحالي.

جدول 3-4 خطط العمل التجارية

خطط العمل التجارية	تقدم سير العمل الحالي
شركة HS2- التشاور حول طرق ومحطات ليدر ومانشستر، تحليل الاستجابات، واعلان القرارات. (المقررة بتاريخ – 14 كانون اول)	اغلقت المشاورات بتاريخ 31 كانون ثاني 2014. تم تحليل استجابات المشاورات وجاهزة للنشر. نشر السير ديفيد هيكينز تقريراً ثانياً في 27 تشرين اول 2014. ستحدد الحكومة طريقة تخطيطها للمضي قدما في تنفيذ مرحلة HS2 في 2015.
شركة HS2- بدء التصميم الهندسي، تقييم الاثر البيئي، اعداد القوائم المختلطة استنادا الى القرار الذي يتبع التشاور. (المقررة بتاريخ – 15 كانون ثاني)	في ضوء التوصيات المقدمة في تقارير السيد ديفيد هيكينز، المنشورة في آذار وتشرين اول 2014، ستحدد الحكومة طريقة تخطيطها للمضي قدما في تنفيذ مرحلة HS2 في 2015. أن التصاميم الهندسية جارية. تم اعداد مشتريات تقييم الاثر البيئي وإعداد القوائم المختلطة وستقدم خلال 2015 حالما يتم اتخاذ القرارات.
قرار حول موقع الاستثمار الجديد الكبير بقدرة اضافية لعبور نهر التايمز السفلي. (المقررة بتاريخ 13 كانون اول)	اعلنت الحكومة في 12 كانون اول 2013 عن قرار لالغاء الخيار رقم 8. ستنفذ الحكومة المزيد من اعمال التقييم حول الخيارين المتبقيين قبل اتخاذ قرار نهائي.
نشر اقتراحات لتحسين اختبار وتدريب السائقين الجدد للمساعدة في تحسين سلامة السائق الشاب. (مجدولة بتاريخ 13 كانون اول)	إن سلامة السائق الشاب قضية صعبة. إذ ان الحكومة تدرس القضية بعناية قبل نشر المقترحات.
ازالة الاوراق النظيرة لرخصة القيادة. (المقررة بتاريخ 14 كانون اول)	متابعة القرارات مع الصناعة واصحاب المصالح ولمنحهم الوقت للاستعداد للتغير، والغاء الاوراق النظيرة لرخصة القيادة التي تمت من 8 حزيران 2015
وضع استراتيجية اهداف وقود الكاربون المنخفض ما بعد 2014 ومناقشتها، آخذين في الحسبان قرارت الاتحاد الاوربي حول تغيير استخدام الاراضي غير المباشر.	من المتوقع ان تتم اتفاقية الاتحاد الاوربي حول مفاوضات تغيير استخدام الاراضي غير المباشر قريبا، كما وتنتظر اتفاقية ما بين المؤسسات تأكيدا من قبل المجلس الأوروبي. تم نشر توصيات فريق طاقة النقل حول مسار الوقود الحيوي المستقبلي في آذار 2015 وسيتم مناقشتها مع الوزراء لابلاغ التغييرات التشريعية المحلية المطلوبة نقلها بحلول الموعد النهائي المتوقع في منتصف 2017.

رقم 2: مراقبة الاعمال التي لم تنجز

شكل رقم 3: استخدام الصور لتسليط الضوء على المنجزات الرئيسية

واعتبارا من الآن، سوف نستمر في نشر أدلة الممارسات الجيدة ومشاركتها على أوسع نطاق ممكن، والتأثير على أصحاب المصالح التابعين لنا لفهم أهمية الإبلاغ الجدير بالثقة للجمهور. لكن الرسائل تنطبق علينا أيضا. وكوننا أجهزة رقابية، نحن بحاجة للتأكد من أن تقاريرنا السنوية ما زالت تعكس أفضل الممارسات. كما اننا بحاجة للتأكد من تواصلنا بشكل سلس وبمعلومات غنية قدر الإمكان لتتمكن برلماناتنا وحكوماتنا ومواطنينا من استيعاب عملنا وطريقة تنفيذه وكيف يمكننا الاستفادة من الأموال المقدمة لدينا.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالسيدة راشيل نوجنت في مكتب التدقيق الوطني للمملكة المتحدة: rachel.nugent@nao.gsi.gov.uk

---

خبر من كوستاريكا

جهاز الرقابة الكوستاريكي يجلاي مسحا وطنيا على الشفافية

في شباط، نفّذ فريق فني متخصص من الجهاز الرقابي الكوستاريكي مسح وطني عبر الهاتف لدراسة آراء المواطنين ومقدمي العطاءات المتعلقة بالمشتريات العامة حول الشفافية في البلاد. وبشكل محدد، تم طرح الأسئلة حول المواضيع التالية:

- **الوصول الى المعلومات:** التصور المتعلق بالوصول الى المعلومات من البلديات والمؤسسات والجهات الحكومية وغيرها.
- **المسائلة:** التصور المتعلق بالمسائلة من المسؤولين والمؤسسات والخطط الاقتصادية والمالية والتنموية.
- **مشاركة المواطنين:** التصور المتعلق بالمجاميع المحلية وجلسات الاستماع العامة وصياغة الشكاوي والمطالبات وغيرها.
- **التعاقد الإداري:** التصور المتعلق بالشفافية في مراحل التعاقد الحكومي وانظمة الشراء الإلكتروني.تستند جهود مكتب المراقب المالي على الخطة الاستراتيجية المؤسساتية 2013-2020. وكانت النتائج مدخلات قيّمة لرقابة الاموال العامة اثناء مساهمتها في تعزيز الرقابة الاجتماعية والسياسية على السلطة التشريعية. يمكن الاطلاع على نتائج المسح من هنا: **نتائج المسح الوطني حول مدركات الشفافية 2016.**

خبر من المملكة العربية السعودية

- صدر مرسوم ملكي حول تعيين الدكتور حسام العنقري رئيسا جديدا لديوان المراقبة العامة في المملكة العربية السعودية (GAB).
- افتتح الديوان الحلقة الدراسية السنوية الثالثة عشر تحت عنوان "سبل تعزيز التعاون لتحقيق أهداف شاملة وخاصة بتدقيق الأداء"، والتي عقدت بتاريخ 18-19 نيسان 2016.
- أقيمت احتفالية مسائية لمتقاعدي الديوان تحت رعاية الرئيس السابق لديوان المراقبة العامة في المملكة العربية السعودية في الرياض بتاريخ 10 نيسان 2016. وألقى السيد فقيه كلمة في الحفل بحضور كبار المسؤولين في الديوان.
- افتتح رئيس الديوان أول قسم للنساء تابع للديوان في مدينة الدمام. ويتم حاليا وضع اثني عشر قسم للنساء في جميع محافظات المملكة.
- استضاف الديوان الاجتماع التاسع للجنة بناء القدرات المؤسساتية التابعة للأرابوساي في الرياض. وحضر الاجتماع وفود من الدول الأعضاء التابعة للأرابوساي.
- تم تنفيذ برنامجين تدريبيين لموظفي الديوان من قبل خبراء من الجهاز الرقابي الباكستاني في 2016، متضمناً: المعايير الدولية (ISSAIs) وإدارة الوقت. وكان هذين البرنامجين جزءاً من التعاون الفني بين الديوان ومكتب المدقق العام الباكستاني.

خبر من رواندا

جهاز الرقابة العالي في رواندا يفوز بجائزة افضل رقابة اداء لسنة 2015 عن منطقة الافروساي الناطقة بالانجليزية

الرقابة العليا في هولندا و النرويج والمملكة المتحدة .

في الاجتماع الثالث عشر لمجلس ادارة المنظمة الافريقية لاجهزة الرقابة العليا الناطقة باللغة الانكليزية الذي انعقد في ابوجا – نيجيريا في شهر ايار 2016 ، منح المدقق العام في راوندا جائزة سنة 2015 عن افضل تقرير في تدقيق الاداء في الاقليم الناطق باللغة الانكليزية التابع لمنظمة الافروساي . تعتبر المنظمة الافريقية لاجهزة الرقابة العليا الناطقة باللغة الانكليزية هي المنظمة الاقليمية الفرعية لاجهزة الرقابة العليا في الدول الناطقة باللغة الانكليزية في قارة افريقيا. بدء العمل بهذه الجائزة في سنة 2008 من قبل منظمة الافروساي لاجهزة الرقابة العليا الناطقة باللغة الانكليزية بالتعاون مع مكتب التدقيق الوطني السويدي من اجل تعزيز التقارير عالية الجودة التي تعد خلال مدة يصل الحد الاعلى منها الى سنة (12 شهرا) . غطى التقرير الفائز الذي يحمل عنوان " استخدام معدات المكننة والري والحفاظ عليها " القطاع الزراعي .

لقد اختير التقرير الفائز من بين 12 تقريرا مقدما من قبل الدول الاعضاء في منظمة الافروساي لاجهزة الرقابة العليا الناطقة باللغة الانكليزية . تالفت هيئة المحكمين الدولية المستقلة من رئاسة الجهاز الرقابي العالي السويدي و ثلاث اعضاء من اجهزة

حللت التقارير الاثنى عشر وفقا الى معايير الجودة التي تتماشى مع المعايير الدولية لاجهزة الرقابة العليا . سلط اعضاء فريق المناقشة الضوء على ان التقرير الصادر من الجهاز الرقابي العالي في راوندا له وصف جيد لمجال المشكلة والمنهجيات المستخدمة في جمع البيانات والادلة التي تضمنت صور عن الزيارات الميدانية والتفتيش . لاحظت اللجنة ايضا ان التقرير قد عرض الصلة الواضحة بين النتائج والاستنتاجات والتوصيات السليمة . لقد توصلت الى استنتاج ان التقرير كان بحق ذو قيمة جيدة في تدقيق الاموال التي تعنى بالانفاق والادارة الحكومية المباشرة ولهذا فله اهمية واضحة للبرلمان في دوره الاشرافي في راوندا .

خبر من مولدوفا

البعثة الاوربية تشيد بالتقدم الذي احرزته محكمة الحسابات في جمهورية ملدوفا

نجحت نفذت محكمة الحسابات في جمهورية ملدوفا بتنفيذ الاجراءات المتوقعة لسنة 2015 في دعم برنامج التعديلات على السياسة المالية لحكومة مولدوفا . وتعتبر محكمة الحسابات المؤسسة الوحيدة في البلاد التي سجلت نسبة 100% فيما يخص مصفوفة لائحة السياسات التي لبت بنجاح جميع الشروط. ووفقا الى اتفاقية التمويل (الموقعة في 27 تشرين اول 2014) بين حكومة جمهورية ملدوفا و الاتحاد الاوربي ، فان محكمة الحسابات الى جانب الحكومة ووزارة المالية والبرلمان (لجنة التمويل والموازنة والاقتصاد) ستتلقى المساعدة لتعزيز الحوكمةالرشيدة وتنفيذ سياسة مالية سليمة.ستدقق الشركات التي تملك الحكومة منها ثلث واحد من حصة راس المال – ان لمحكمة الحسابات الحق في التحقق من الشركات التي تملك الحكومة على الاقل ثلث واحد منها من حصة راس المال. في 8 نيسان 2016 ،دخل القانون رقم 37 (في 17 اذار 2016) حيز التنفيذ والذي عدل المادة رقم 28 من قانون محكمة الحسابات . قبل اجراء التعديلات كان لمحكمة الحسابات الحق في تدقيق الشركات التي تملك الحكومة منها اكثر من 50% من حصة راس المال .

توقيع اتفاقية تعاون بين محكمة الحسابات في جمهورية مالدافيا ووزارة المالية- وقع كل من محكمة الحسابات ووزارة المالية في جمهورية مالدافيا اتفاقية تعاون بتاريخ 8 نيسان 2016 تكفل ايجاد تعاون وثيق وحوار بناء من اجل تحقيق ادارة ورقابة تتسمان بالشمولية والفاعلية لموارد الموازنة بين كلتي المؤسستين.

تركز هذه الاتفاقية على تقوية نظام الرقابة المالية الداخلي (وعلى وجه التحديد نظام الرقابة والادارة المالية ونشاط التدقيق الداخلي) علاوة ا

خبر من فنلندا

الى مباديء الحوكمة الرشيدة.

توقيع اتفاقية تعاون مع جمعية المدققين الداخليين - وقع كل محكمة الحسابات في وجمعية المدققين الداخليين في جمهورية مولدافيا اتفاقية تعاون في 2016/3/22 للتعاون لتعزيز عمليات التدقيق الداخلي والخارجي. وتم توقيع اتفاقية تعاون بين الطرفين في 22 /2016/3. ووفقاً لهذه الاتفاقية سيتعاون الطرفان في مجالات تدريب مراقبي الحسابات والتطوير المهني عن طريق التشارك في الخبرات والممارسات الجيدة والانشطة التعليمية الاخرى. كما سيقوم الطرفان ببذل الجهود لتطبيق شروط الاتفاقيات الموقعة وبنودها مع مؤسسات مماثلة على الصعيدين الدولي والاوربي.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصالبمحكمة المحاسبين على العناوين التالية:

البريد الالكتروني: ccrm@ccrm.md

الموقع على شبكة الانترنت: www.ccrm.md

تاهيل نظام التدقيق المالي في فنلندا

بقلم: ميكا هالمي، مراقب حسابات اول

بدا العمل بنظام تدقيق مالي جديد في فنلندا في الاول من كانون الثاني 2016 الذي يتصادف مع دخول قوانين التدقيق، والرقابة على الادارة العامة، والتمويل الحكومي العام الجديدة حيز التنفيذ والذي سيعمل على مناغمة عمليات الفحص التي يجريها مراقب الحسابات والاشراف على عمليات التدقيق، علما لدى فنلندا نحو 1600 مدقق معتمد

وحتى نهاية سنة 2015، كان لدى فنلندا نظامين للمدققين (الأول لعمليات تدقيق القطاع الخاص والثاني لعمليات تدقيق القطاع العام) وثلاث فئات للمدققين وشركات التدقيق هي: KHT و HTM و GHTT وتعني على التوالي، محاسب قانوني ومحاسب مجاز ومحاسب مالي عام.

كان مراقبو الحسابات في القطاع الخاص (من فئتي محاسب قانوني ومحاسب مجاز) مدققين معتمدين ورد ذكرهم في التعليمات الرقابية الخاصة بالاتحاد الاوربي، ولهم الحق بتدقيق الشركات والمؤسسات التجارية التي تلبي المعايير المنصوص عليها في قانون الرقابة (لديها صافي مبيعات يبلغ 200.000 يورو وميزانية اجمالية تصل الى 100,000 يورو وثلاث موظفين على اقل تقدير). وبالمقارنة مع دول الاتحاد الاوربي الاخرى، تعد هذه الحدود منخفضة الى حد كبير.

وكان الفرق بين مراقبي الحسابات القانونيين ومراقبي الحسابات المجازين المخولين يكمن في ان حسابات الشركات المسجلة والشركات الكبيرة الاخرى (كيانات المصلحة العامة) ينبغي تدقيقها من قبل مدققي .C.P.A او شركات تدقيق .C.P.A. وقد تضمن قانون الرقابة

القانونيين العامين. كما واندرج ايضاً في قانون التدقيق الجديد وقانون عمليات التدقيق الخاصة بالادارة العامة والتمويلات الحكومية العامة التي لا يطبقوها على مكتب التدقيق الوطني. اضافة الى ذلك، لا يعد مكتب التدقيق شركة تدقيق يشار اليها في هذه القوانين ولا يعد المدققين العاملين في المكتب مطالبين بالحصول على التخويل بالعمل كمدققين. على ان هناك عدد قليل من مدققي CPFA عملوا في مكتب التدقيق الوطني وتم توظيف معظمهم في دائرة تدقيق الالتزام والتدقيق المالي.

المعايير الخاصة بهذه الشركات والمؤسسات (لديها صافي مبيعات 50 مليون يورو واجمالي الميزانية العمومية 25 مليون يورو و300 موظف على الاقل).

وينبغي على محاسبين مالي عام تدقيق حسابات البلديات والسلطات البلدية المشتركة والشركات التشريعية والقانونية العامة. ويمتلك كل نظام تدقيق الفحوصات والختبارات الخاصة بمدققيه وهيئات التخويل والموافقة والمشرفين. كان مدققو .C.P.A معتمدين وكانت الغرفة التجارة الفنلندية تشرف على عملهم. وافقت غرف التجارة لدول الاعضاء في الانتوساي على مدققي HTM المعتمدين واشرفت على عملهم في الوقت الذي كانت فيه الموافقة على مدققي CPFA والاشراف عليهم من مسؤولية مجلس التدقيق القانوني المالي العام الذي يقع محط اهتمام وزاة المالية.

اندرجت عمليات التدقيق التي نفذها مكتب التدقيق الوطني خارج نطاق

وكجزء من اصلاح نظام التدقيق فان نظم الفحص والاشراف المنفصلة لكل من مدققي القطاعين العام والخاص قد تم الغاؤها وتم استبدالها بالنظام الجديد الموحد الذي يكون فيه فحص مدقق HT فحص التدقيق الاساسي. ويحقق متطلبات الموافقة في اختبار وفحص HT متطلبات الموضوعة للمدققين في الدائرة التوجيهية للتدقيق للاتحاد الاوربي. وبعد اجتياز المدققين لفحص واختبار HT يمكنها ان توسع نطاق خبرتهم باعتماد فحص واختبار .C.P.A (بدلاً من تخصص المدققين في الادارة العامة والتمويلات الحكومية العام). علاوة على تقديم نظام موحد للاختبارات والفحص الغى الاصلاح ايضاً نظم الاشراف المنفصلة ويعد الان اشراف كافة المدققين المعتمدين من مسؤولية وحدة الاشراف على المدقق في مكتب التسجيل واصدار براءات الاختراع الفنلندي. وستبقى معايير الشركاتوالمؤسسات التي خضعت للتدقيق مدرجة في قانون التدقيق على حالها ولا تتغير.

خبر من مقدونيا

تدقيق الاداء التعاوني حول تنمية السياحة

لعمليات التدقيق التعاوني فوائد جمة وعلى وجه التحديد فرصة التطوير المهني للمدققين من خلال نشاطات النظير للنظير وتشارك المعلومات والخبرة والممارسة الجيدة والسليمة مع الاجهزة الرقابية الشريكة الاخرى.

وتعد كل من كرواتيا ومقدونيا وهنغاريا دولاً تلعب السياحة دوراً كبيراً في اقطاعها الاقتصادي وقد اعتمدت جميعها وثائق استراتيجية متعلقة بالمزيد من التطوير السياحي. وقعت الاجهزة الرقابية لهذه الدول الثلاث اتفاقيات حول التعاون المتبادل ونفذت عملية تدقيق منسقة بعنوان " فاعلية الاجراءات/ النشاطات التي حددتها الوثائق/ النشاطات الاستراتيجية التي حددتها الوثائق/البرامج لتطوير السياحة". واستندت هذه الاتفاقيات على مبادئ المعيار الدولي للاجهزة الرقابية العليا 5800، " الدليللبرامج التدقيق التعاوني بين المؤسسات الرقابية العليا- مسودة افصاح" ونصائح الانتوساي وامثلة لعمليات التدقيق التعاوني. وكان منهج التدقيق متماشياً مع المعايير الدولية للمؤسسات الرقابية العليا (المعيار الدولي للاجهزة الرقابية العليا) ومعايير التدقيق الوطنية والادلة. خلال سنة 2015، اقامت فرق التدقيق الثلاث هذه ثلاث اجتماعات عمل في زاغريب وسكوبجي. وضعت الاجهزة الرقابية المشاركة اطار عمل مجالات التدقيق ليتم معالجتها في كل عملية تدقيق محلية ووطنية. وتم تحديد مجالات التدقيق العامة المتعلقة باسئلة التدقيق : اطار العمل القانوني والاستراتيجي والمؤسساتي لتطوير السياحة، وتنفيذ الاجراءات الاستراتيجية والنشاطات الاخرى المحددة في الوثائق/ البرامج الاستراتيجية لتطوير السياحة ومراقبة والابلاغ عن انجازات الاهداف الاستراتيجية وتأثير الاجراءات المتخذة وتنفيذ الاتفاقيات الثنائية بين الحكومات. ونُفِذت مناهج التدقيق الوطنية بضمنها معايير التدقيق والمنهجية ورقابة الجودة واصدار النتائج الوطنية وفقاً للاجراءات القياسية للبلد. وتبادلت الاجهزة الرقابية الثلاث منظومة/برامج التدقيق المنجزة واعدت موجزاً للتقارير الوطنية.ويبين التقرير المشترك الخاص بعملية التدقيق التعاوني نتائج عمليات التدقيق الوطنية. ووقع رؤساء الاجهزة الرقابية المشاركة هذا[1] التقرير رسمياً في شباط 2016 في بودابست. وتم نشره وطباعته باللغة الكرواتية والمقدونية والهنغارية والانكليزية. كما وتتوفر ايضاً نسخ الكترونية من التقرير على مواقع الاجهزة الرقابية على الانترنت:

www.revizija.hr

www.dzr.mk

https://www.asz.hu/en

خبر من الجزائر

صادقت لجنة البرامج والتقارير في محكمة الحسابات في الجزائر على الخطة الاستراتيجية الثانية للجهاز الرقابي التي تغطي السنوات من 2015-2018 في اجتماعها المنعقد في 1/ابريل/2015. اخذت الخطة بنظر الاعتبار توصيات مراجعة النظير الاخيرة الخاصة بها والشراكة مع محكمة الحسابات الفرنسية.

استنادا الى توصيات تقرير مراجعة النظير عينت محكمة المهنية وضمان الالتزام بالمعايير الدولية والاوربية وافضل الممارسات.

في مارس 2015، تم اختيار اتحاد مؤلف من محكمة الحسابات الفرنسية (رئيساً) ومحكمة المدققين البرتغالية (شريك اصغر) المدرسة الفرنسية الوطنية للادارة. تم عقد عدة جلسات عملية مع ممثلي هذا الاتحاد لتحسين وتنقيح محتوى الاتفاقية. بدأ تطبيق المشروع في يناير 2016.

تم تنظيم الاتفاقية حول اربعة اهداف رئيسية:

- تحصل المحكمة على الموارد لتنحاز بادارتها وانشطتها الى المعايير الدولية وافضل الممارسات.
- تم اعادة تنظيم العمل القضائي للمحكمة ليكون اكثر كفاءة ويستهلك اقل الموارد.
- يوفر تقرير المحكمة حول المسودة البرلمانية لقانون الموازنة معلومات ذات جودة عالية ومناسبة ومفيدة وقد تم اعداده بكفاءة ويستهلك موارد اقل.
- تتطابق الضوابط على جودة الادارة والاداء مع المعايير الدولية والاوربية وافضل الممارسات.

تشمل هذه الاهداف على 19 نشاط و49 عملية. يجب اكمال المشروع خلال سنتين وبكلفة 1.72 مليون يورو.

بالاضافة الى ذلك، تسلمت محكمة الحسابات الجزائرية رئاسة مجلس المدققين الخارجيين التابع للاتحاد الافريقي. ادت التنقيحات على الانظمة المالية للاتحاد الافريقي الى انشاء مجلس تدقيق من خمسة اعضاء. كما يشمل المجلس الحالي على الاجهزة الرقابية لـ غينيا الاستوائية وجزر الرأس الاخضر جنوب افريقيا واوغندا. شارك الجهاز الرقابي الجزائري في فريقين رقابة هي:

- تدقيق المحكمة الافريقية لحقوق الانسان والشعب المؤسسة في اروشا تنزانيا
- تدقيق حسابات اللجنة الافريقية اديس ابابا

مراجعة النظير للجهاز الرقابي الجزائري متوفر على الموقع الالكتروني:

http://www.ccomptes.org.dz/documents/rapport_revue_par_les_pairs_2016.pdf

---

خبر من الكويت

- استضاف ديوان المحاسبة الكويتي ورشة عمل حول "تدقيق الاداء" للفترة من 5-6/ابريل/2016، ضمن اطار عمل اتفاقية التعاون مع محكمة التدقيق الهولندية. شارك في ورشة العمل عدد من المشاركين من كادر الديوان ومدربين من محكمة التدقيق الهولندية.
- شارك ديوان المحاسبة في جلسة الربيع لمجموعة عمل التدقيق البيئي التابعة للمنظمة الاوربية لاجهزة الرقابة العليا(الاوروساي) للفترة من 27-28/ابريل/2016 في استونيا. جاءت هذه المشاركة ضمن اطار حرص الديوان على تعزيز التعاون الدولي في مجال التدقيق البيئي.
- شارك ديوان المحاسبة في الاجتماع الخامس والعشرون لمجموعة عمل تدقيق تكنولوجيا المعلومات التابع للانتوساي المنعقد للفترة من 26-29/ابريل/2016 في البرازيل.

الثورة الرقمية

تهديد ام فرصة امام ميدان التدقيق ؟

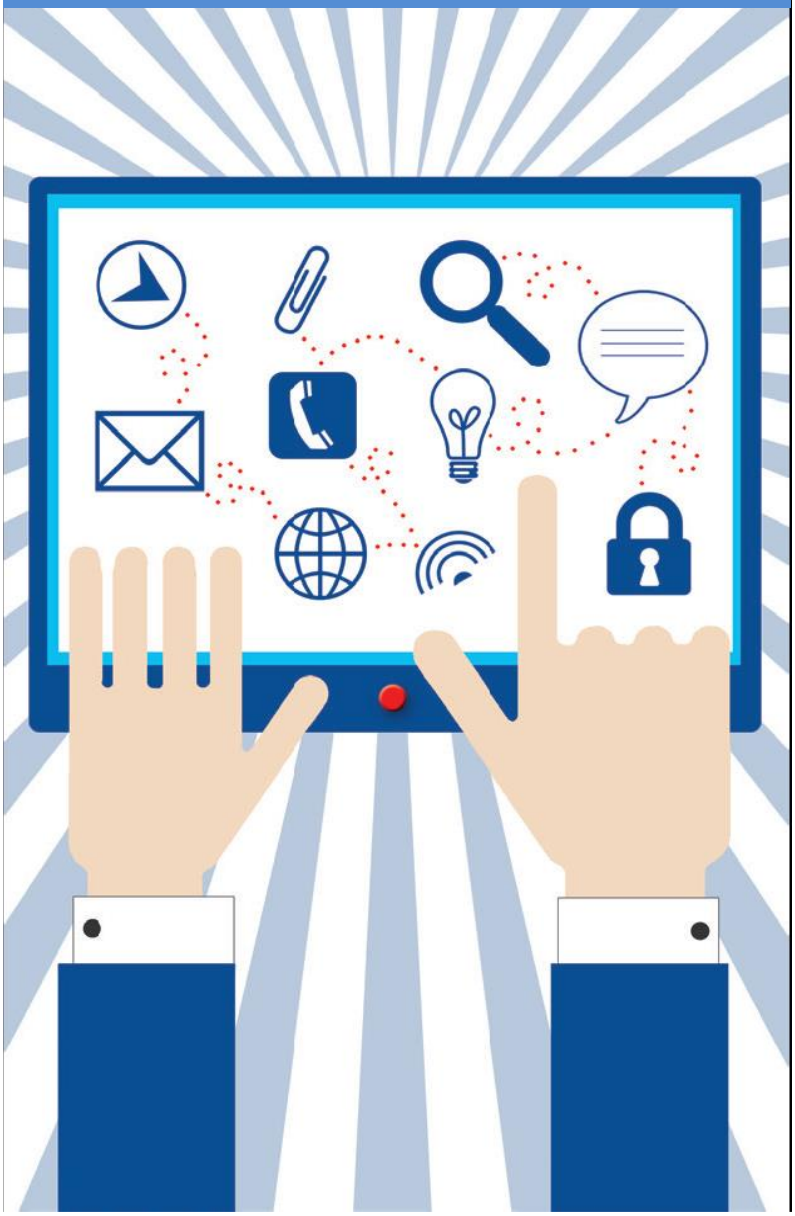

بقلم ايلين فان سكوتن، الامين العام لمحكمة التدقيق الهولندية

لقد اشركت مهنة التدقيق في هولندا بسلسلة من الاحداث الرئيسة في السنوات الاخيرة. ومن الاخبار الجيدة ان مهنة التدقيق الهولندية تبنت محموعة من المقاييس منذ ان خاطبنا البرلمان في 2014 مُسلطة الضوء على الاهتمامات الرئيسية من وجهة نظر القطاع العام. ويتمحور السؤال حول ما اذا كنا نخوض المعركة الاخيرة في حرب استعادة الثقة العامة ام انها مجرد حلقة تالية في سلسلة طويلة من المعارك. هل لمهنة التدقيق مستقبل في عالم البيانات وسلسلة الكتل الالكترونية(block chains) والروبوتات؟ هل سيبقى القطاع العام سوق مغري للشركات الاربعة الكبرى؟ واخيرا وليس اخرا، كيف ستؤثر هذه التطورات علينا كاجهزة رقابية؟

منذ عام 2014، عملت شركات التدقيق الهولندية والمعهد الهولندي للمحاسبين القانونيين كرد على الاحداث الكبيرة التي تشمل ضعف جودة العمل وسلوك غير مناسب في مهنة التدقيق. وهذه مسالة تثير القلق البالغ لان جودة اعمال التدقيق المنجزة من شركات تدقيق خاصة تعمل لصالح القطاع العام اذ يجب ان تكون فوق مستوى الشبهات حيث يكون هذا شرط مسبق لثقة العامة بان الحكومات تمارس الاهتمام المطلوب في انفاق مال دافعي الضرائب. استجاب المعهد الهولندي للمحاسبين القانونيين لتصاعد الضغط الجماهيري فورا حول تحسين جودة اعمال التدقيق وقدم 53 مقترحا للتحسين. ماذا تشمل المقترحات؟ من بين العناصر الرئيسية نظام المكافاة على اساس الجودة ومخطط استعادة الاموال لشركاء التدقيق وانموذج القدرة الافضل وسياسة الترقية التي اتخذت من المهارات المهنية التي تم اثباتها نقطة بداية لها. علاوة على تلك المبادرات الطوعية، تخطط الحكومة ايضا لاتخاذ **الاجراءات التشريعية لتحسين جودة اعمال التدقيق. ومنها مؤسسة الاشراف الداخلي الالزامي على غرار مجلس الاشراف في نظام حوكمة الشركات على مستوى قارتين. ومن المعتقد ان الاشراف الداخلي المستقل يجب ان يجبر شركات**

التدقيق على اعتماد سياسة طويلة الامد تهدف الى النزاهة والاستقلالية والمهارات المهنية وتغيير ثقافة الشركات بفاعلية.

وان يكون الشرط القانوني لأعضاء السلطة التنفيذية والمجالس الإشرافية في شركات التدقيق اجتياز اختبار الجدارة والاهلية. ينبغي ان تُدار شركات التدقيق من اشخاص ذو معرفة، وخبرة وكفاءة.

إعادة تصنيف المؤسسات شبه العمومية

أعلن وزير المالية الهولندي في عام 2015 بان الجمعيات الإسكانية ومشغلي شبكات الطاقة وصناديق التقاعد الكبيرة والمؤسسات السياسة العلمية الكبرى سيتم تصنيفها من الآن فصاعدا كجهات المصلحة العامة. هذا يعني ان المدققين الذين يقومون بتدقيق بياناتها المالية سيخضعون للمتطلبات الصارمة. عندما تصنف منظمة معينة على انها جهة مصلحة عامة والتي يمكن ان تساعد بدون شك في تحسين الوعي بالجودة ، من الممكن ان ترفع تكاليف التدقيق . انمعدلات الرواتب في القطاع العام دائماً ما تكون تحت الضغط وان السؤال يكمن فيما اذا كانت شركات التدقيق الكبرى ستستمر في اعتبار القطاع العام كسوق جذاب.

مشكلتان لم يتم معالجتهما

لم تتم معالجة قضيتان اساسيتان من قبل 53 مقترح للتحسين. القضية الاولى هي معرفة القطاع العام. ان القطاع العام مسيطر بشكل كبير ابتداءاً من قطاع التعليم الى الرعاية والحكومة المركزية .لدى كل قطاع خاص قانون و احكام و تعليمات مالية خاصة به. بالإضافة الى أصحاب المصالح الخاصين به. نظرا للتوقعات في وجود فجوة بين ما يرغب به اصحاب المصالح من عملية تدقيق معينة وما يقدمه المدقق بالفعل عن طريق ضمان. ينبغي ان يكون المدققين على علم بالحاجات الضرورية لاصحاب المصالح المختلفين . لا يلعب هذا المجال دور بارز في تدريب المدققين الهولنديين التي تعني ان يكتسب المحاسبين المؤهلين هذه المعرفة بالممارسة.

من ثم هناك تحدي في التسجيل الرقمي . كيف يمكن ان تؤثر الثورة الرقمية على مهنة التدقيق ؟ هل تشكل تحدي او فرصة معينة؟ هل ستساعد المهنة في استعادة الثقة العامة؟ بينما اقتصرت الحوسبة تاريخياً على المهام الروتينية متضمنة النشاطات الصريحة والقائمة على الحكم والخوارزميات للبيانات الكبيرة التي تدخل في مجال المهام والمعرفة الادراكية . هذا ومن المرجح أن تغيير طبيعة العمل في الصناعات والمهن،هل لدى المدققين العاملين في القطاع الخاص والحكومي مستقبل؟

البيانات الكبيرة: نقل عمليات التدقيق

تفيد الحكمة المقبولة في أن البيانات الكبيرة سيكون لها تأثير كبير من حيث تعزيز الإنتاجية والارباح و مخاطر الادارة. احد اهم المجالات ذات احتمالية كبيرة هي نقل عمليات التدقيق . من الممكن ان تساهم عمليات التدقيق المنقولة في توسيع اختبار مستندة على عينة معينة ليشمل تحليل معين للنسب الكاملة للبيانات المتعلقة بالتدقيق باستخدام التحليلات الذكية لتوفير نوعية افضل للدليل التدقيقي و رؤى عميقة ذات صلة. كيف يمكن ان يؤثر هذا على الانموذج التجاري لشركة التدقيق الكبرى؟

> "من الممكن ان تتغير أدوارنا من اعطاء التاكيد بشان البيانات الى تفسيرها.
> ان اعظم فرصة لنا تكمن في عالم البيانات الضخمة"

من بيانات متاحة للمواطنين الى عمليات تدقيق المواطنين؟

ماذا لو كانت البيانات الكبيرة بيانات متاحة للمواطنين .حققت البيانات المتاحة للعامة مبتغاها عندما اصدر الرئيس اوباما ورقة سياسته الأولى في يناير 2009، مما دفع الحكومة الامريكية لاتاحة آلاف من مجاميع البيانات للتدقيق العام .قامت البلدان الاخرى التي تابعت القضية باتاحة البيانات الى مواطنيهم .تم تحقيق مثل هذا التقدم منذ ذلك الحين ،على الرغم من انه ابطيء من المتوقع . في شهر مارس من هذه السنة، استنتجت محكمة التدقيق الهولندية في انه "على الرغم من الشكك الذي شاب وفرة البيانات المتاحة في السنة الماضية.الا ان الزيادة التي تم تحقيقها بصورة رئيسية كانت نتيجة لادراج البيانات من احصائيات هولندا. بعيداً عن هذا. تمت اتاحة مجموعة من البيانات على الرغم من ان امكانية اتاحة الكثير منها . الحكومة الهولندية تفتقد الى الفرص".

على الرغم من ذلك، لدى البيانات المتاحة امكانيات هائلة على سبيل المثال، في متابعة وتحليل الانفاق الحكومي . من الممكن ان يتمكن المواطنين في المستقبل من متابعة الانفاق الحكومي من الرموز البريدية الخاصة و من ثم البدء بالاتصال مع الحكومات وبالتالي التاثير على الانفاق الحكومي ، لذلك هل بامكان المواطنين بالفعل انهاء تدقيق الإنفاق الحكومي؟ ، اذا كان ذلك ممكنا كيف سيؤثر هذا علينا كمدققين وأجهزة رقابة عليا.

الجواب الصحيح على ذلك هو اننا لا نعلم لحد الان .لكن من الممكن ان يكون هناك وقت معين عندما يكون تفويضنا باعتبارنا جهاز رقابي عالي لا يكون شمولي كما كان ذات مرة .ببساطة لان اغلب البيانات متاحة للعامة و يمكن جميع المواطنين المعنيين الذين يعملون كمدقق مكتبي باستخدام التكنولوجيا الحديثة الوصول اليها . في هذا العالم من البيانات الهائلة المتاحة وغير المقيدة. ماذا سيكون دورنا كاجهزة رقابية عليا وماهو الغرض من ابداء راي تدقيقي معين ؟ وكيف يمكن ان يوثر هذا على ثقة الجمهور؟

السجلات الرقمية للاحداث : الطريق الى الثقة والعدالة ؟

اخيراً ، دعنا نلقي نظرة الى السجلات الرقمية للاحداث . ان السجل الرقمي هو اساساً سجل رقمي للاحداث يتشاركها أطراف مختلفة . من الممكن تحديثها فقط عند موافقة غالبية المشاركين في النظام . عندما يتم تسجيل مجموعة من البيانات في دفتر الحسابات للسجلات الرقمية . فانه امر في غاية الصعوبة لتغييرها او ازالتها. ان السجلات الرقمية طريقة لذكر عدالة وصحة معاملة معينة . هذا ،باختصار ما يقوم به المدققين في التعبير عن راي معين حول حقيقة و عدالة البيانات المالية . السؤال المحير هو: هل ستحل السجلات الرقمية محل المدققين و اجهزة الرقابة العليا او هل هي ببساطة فرصة معينة لتضمين العامة في الانفاق الحكومي ،الوقت كفيل باثبات ذلك .

الاستنتاج

اخيراً، دعونا نلقي نظرة على الوضع في هولندا.تشير الاخبار السارة الى أن الخطوات التي اتخذت هي في استعادة ثقة الجمهور في مهنة التدقيق. لسوء الحظ ، فان التدابير المتخذة لا تأخذ بعين الاعتبار التأثير الكبير للرقمنة. الحقيقي الذي ينبغي ان تطرحه الحكومة والمدققين الخاصين هو: كيف يمكن لنا إضافة قيمة في عالم الغد؟

نحن بحاجة إلى اتخاذ إجراءات إذا أردنا أن نبقى على صلة. ففي هولندا، كما لا شك في بقية عالم شركات التدقيق الكبرى تستثمر مبالغ ضخمة من المال في تحليل البيانات. على نطاق أصغر بكثير، ونحن في محكمة التدقيق الهولندية أيضا نرغب باستثمار الوقت والمال في تجربة هذه التقنيات. أما بالنسبة للسجل الرقمي للأحداث واستخدام الأجهزة الالكترونية . فان انتشار نظام السجل الرقمي للاحداث من الممكن ان يكو ن له تأثير كبير بصورة صريحة على عملنا . وربما يجبرنا في نهاية المطاف إلى تغيير انفسنا. أنا شخصيا أعتقد أن المستقبل الذي تتم فيه استبدال تقاريرنا حول الحسابات الحكومية المركزية من خلال تقنية السجل الرقمي للأحداث في العقود الخاصة امر مثير للشك. من الممكن ان تكون التكنولوجيا المستخدمة في المعاملات الفردية هي مستقبل مثيرة للشك. قد تصبح اراء التدقيق التي قمنا بها في نهاية المطاف امر غير ضروري. من الممكن ان تتغير أدوارنا إعطاء الضمان على البيانات الى تفسير البيانات. في عالم من البيانات الكبيرة، حيث تكمن أعظم فرصة لدينا.

بالنسبة لشركات التدقيق ،فانها ليست مجرد مسألة وطريقة الاستثمار في تقنيات جديدة لمراجعة التدقيق. يمكن أيضا ان تكون مسالة امكانية و طريقة اجراء تغيير في الأعمال التجارية وطريقة الاستمرار في جذب المهنيين من الشباب الموهوبين .

ارغب بالسماع من زملائي من اجهزة الرقابة العليا الاخرى حول امكانية الأخذ بالاعتبار الرقمنة كتهديد او فرصة معينة او ربما كلاهما. ارجو الاتصال بي على الموقع الالكتروني e.vanschoten@rekenkamer.nl

المراجع

1 محكمة التدقيق الهولندية ، تقرير حول مسار البيانات المفتوحة 2016، لاهاي،2016.

ملاحظة المدقق: تتعلق هذه المقالة بالجزء السابق الذي كتبته ايلين فان سكوتين المنشور في طبعة يناير 2015 في مجلة الانتوساي الذي يمكن إيجاده على الموقع: http://www.intosaijournal.org/highlights/regaining_public_trust_jan2015.html

بقلم ستيفان جونكمان ومبايا دياغني، مكتب المسائلة الحكومي الولايات المتحدة

تقدم الأسواق والمؤسسات المالية خدمات جوهرية إلى الولايات المتحدة والاقتصاديات العالمية. وعلى أي حال، فقد أسهم الضعف في الرقابة الفدرالية في التقشف والأزمة المصرفية في الثمانينيات والأزمة المالية التي حدثت خلال السنوات 2007-2009. على سبيل المثال فأن حل البنوك والتقشف خلال تلك الأزمة كلف البنك الفدرالي وتأمين التقشف أموال تتجاوز 165 مليار دولار مما أسفر عن مساعدة لم يسبق لها مثيل من دافعي الضرائب. وحدد مكتب المسائلة الحكومي الأمريكي في تقرير 2015 "اللائحة التنظيمية للبنوك وإطار عمل مراقبة المخاطر الناشئة والاستجابة التنظيمية" الدروس المكتسبة من نقاط الضعف التنظيمية أو أوجه القصور التي أدت إلى الأزمات السابقة. وشملت تلك الدروس أهمية ما يلي:

- **اتخاذ الإجراءات في وقت مبكر وبفاعلية.** تحدد الجهات التنظيمية أية أزمة مالية مبكرا في البنوك ذات الممارسات الإدارية الضعيفة والمنزجة في نشاطات خطيرة. ومع ذلك فأنهم لم يكونوا فاعلين في تصحيح مسار تلك المشاكل قبل التعرض للنقص في رؤوس الأموال والفشل.
- **تقييم مستقبلي للمخاطر.** كشفت الأزمة عن القيود التي واجهت الأدوات الرقابية لرصد ومعالجة المخاطر الناشئة في البنوك. إذ لا يدرج المختبرون باستمرار المعلومات المستقبلية عند تقييم نزاهة البنك أو التعرض للمخاطر.
- **اخذ المخاطر الناجمة عن النظام المالي الموسع بعين الاعتبار.** ألقت الأزمة المالية 2007-2009 الضوء على حاجة الجهات التنظيمية في النظر إلى الإفراد والمجاميع المصرفية علاوة على النظام المحاسبي بغية تحديد المخاطر الناشئة.

وقد اتخذت الجهات التنظيمية المصرفية الفدرالية خطوات نحو اخذ تلك الدروس المكتسبة بالحسبان وتحسين قدرتهم في تحديد المخاطر الناشئة والاستجابة لها. على سبيل المثال متابعة الالتزام المصرفي بدقة مع اختبار النتائج لمعالجة المشاكل الناشئة على نحو مناسب، كما أدرجوا المزيد من العناصر المستقبلية في أدوات الرقابة. وبما إن الجهات التنظيمية تقوم بمراجعة النهج الإشرافية، فأن التقييم المستمر لجهودهم من الممكن أن يسهم في تحديد نقاط ضعف الرقابة وسبل تعزيز فاعليتها. وتحقيقا لهذه الغاية، فقد وضع مكتب المسائلة الحكومي الأمريكي إطار عمل لمراقبة (1) المخاطر الناشئة المعروفة لتأمين سلامة النظام المصرفي ونزاهته. (2)الاستجابة التنظيمية لتلك المخاطر من اجل تحديد المسارات التي قد تشير إلى وجود ضعف في الرقابة التنظيمية. وقد تستخدم الأجهزة الرقابية آخرين كذلك إطار العمل لمراقبة الجهود التنظيمية.

مراقبة المخاطر الناشئة

يدرج الجزء الأول من إطار العمل مؤشرات مالية كمية ونوعية تقتفي اثر المخاطر الناشئة وتحللها في ثلاث مجالات: الوضع المالي للبنك وأدائه وسوق الأصول والمسارات العالمية والاقتصادية الواسعة. وإن متابعة الروتين ومراجعة تلك المؤشرات من شأنه أن يساعد في إبلاغ المستخدمين عن المسارات الرئيسية للمخاطر المعروفة والتي يتعرض لها النظام المصرفي والسياق الذي تعتمده الجهات التشريعية من اجل الاستجابة للمخاطر.

الوضع المالي للبنك وأدائه

تقدم المؤشرات المالية، التي تتبع الوضع المصرفي وأدائه، رؤية عن الائتمان الناشئ والسيولة والسوق والمخاطر الأخرى. على سبيل المثال، من الممكن أن تستخدم تلك المؤشرات في مراقبة المستويات الرأسمالية والنفوذ وجودة الأصول ومسارات الأرباح وتمويل السيولة. كما يمكن أن تساعد في تحديد مخاطر بناء مسارات الائتمان أو تدهورها.

أسواق الأصول

تقدم المؤشرات المالية الأخرى رؤى حول السعر والتغيرات الأخرى في أسواق الأصول وبما في ذلك العقار السكني والتجاري والأسهم والديون وأسواق السلع. إن مثل تلك المؤشرات من الممكن أن تستخدم في متابعة التغيرات في النفوذ والتقلبات على سبيل المثال نسب الدين إلى الدخل للشركات والأسر التي من شأنها أن تؤثر على النظام المصرفي.

المسارات العالمية والاقتصادية الواسعة

إن المؤشرات المالية حول الازدهار الشامل للاقتصاد الأوسع نطاقاً، على سبيل المثال دخل الأسرة وديونها والبطالة والناتج المحلي الإجمالي، من شأنها أن تتيح للمستخدمين فرصة تخمين الاقتصاد وتأثيره المحتمل على أداء البنك ومدى الربحية. ومن الممكن أن تقدم رؤى حول الترابط ومخاطر الكشف بين القطاع المالي واقتصاد الأوسع نطاقاً.

مراقبة الاستجابة التنظيمية

يركز الجزء الثاني من إطار العمل على مراقبة الاستجابات التنظيمية للمخاطر الناشئة. إذ إن مثل تلك المراقبة من شأنها أن تسهم في تحديد المسارات التنظيمية والقضايا البارزة للمزيد من المراجعة. وفي هذا السياق، من المهم تحديد الأدوات التي تستخدمها الجهات التنظيمية في معالجة المخاطر الناشئة وأهداف الأدوات والمقايضات المحتملة. وقد تؤمن العديد من المصادر رؤية عن تحديد الجهات التنظيمية للمخاطر الناشئة والاستجابة لها وبما في ذلك:

- **الاختبار وبيانات التنفيذ:** تحليلات مسار نسب الرقابة على البنوك من شأنها أن تعكس التخمين التنظيمي للكشف عن المخاطر الخاصة برأس المال وجودة الأصول والإدارة والأرباح والسيولة ومدى الحساسية لمخاطر السوق.
- **إجراءات التنفيذ:** تحليل اتجاهات إجراءات التنفيذ الرسمية وغير الرسمية التي تتبعها الجهات التنظيمية إزاء البنوك.
- **اللوائح التنظيمية ودليل الوكالة:** متابعة وتحليل الدليل واللوائح التنظيمية الصادرة من الجهات التنظيمية استجابة للقضايا الناشئة.

تعمل الجهات التنظيمية المصرفية الفدرالية على تعزيز حماية البنوك والنظام المصرفي وسلامتها. إذ إن التعليمات الفاعلة والرقابة من الممكن أن تحد من احتمالية الأزمات المالية المستقبلية وحجمها وتعزز ثقة السوق بالقطاع المصرفي. وفي المقابل، فأن الرصد المستمر لجهود إشراف الجهات الرقابية على المصارف من الممكن أن يكون بمثابة أداة إستراتيجية لتحديد فرص التدقيق في الحصول على تقييم أكثر تركيزاً ومناسب لتلك الجهود. وقد طبق مكتب مسائلة الحكومة إطار عمل خاص به وسيقوم بإضفاء التحسينات عليه حالما تتاح مصادر معلومات كمية ونوعية حديثة باعتبارها أدوات تحليلية جديدة.

اسس مجلس إدارة الانتوساي فريق عمل يعنى بالتحديث المالي والإصلاح التنظيمي (WGFMRR) في 2012 وذلك لتعزيز خبرات أعضاء الانتوساي وإمكانياتهم لمواجهة التحديات المصاحبة للإشراف على النظم المالية الوطنية والعالمية.

ويهدف فريق عمل التحديث المالي والإصلاح التنظيمي، في إطار التخصصات التي يعمل بموجبها، إلى مساعدة أجهزة الرقابة العليا في مواجهة تلك التحديات عبر وضع أدوات وخلق فرص لتبادل المعرفة لتقييم الإصلاحات الوطنية وإنشاء آليات لمبادلة المعلومات حول سير عمل الإصلاحات في الانتوساي والجهات الدولية ومتابعة المعلومات التي تعنى بالإصلاحات بصورة منتظمة على كلا المستويين الوطني والدولي وتحديد الثغرات والمخاطر الناشئة، وتحقيقا لهذا الغرض، ثمة حاجة إلى أن يجري فريق عمل التحديث المالي والإصلاح التنظيمي دراسة إضافية. وقد نظم فريق عمل التحديث المالي والإصلاح التنظيمي أعضائه ليشكلوا ثلاث مجاميع فرعية لتحقيق هذه الأهداف برئاسة كل من الصين وكندا والولايات المتحدة على التوالي.

ركائز الحوكمة الرشيدة

تسليط الضوء على مكتب التدقيق الوطني الهنغاري كجهاز رقابي عالي

بقلم البرفسور الدكتور ايرزسيبت نيميث، محرر، مدير إشراف مكتب التدقيق الحكومي الهنغاري

جدد مكتب التدقيق الحكومي الهنغاري نشاطاته على نحو جوهري في السنوات الخمسة الماضية واضعاً المزيد من المبادئ الدولية للحوكمة الرشيدة. وقد أجرى مكتب التدقيق الحكومي سلسلة دراسات بعنوان "ركائز الحوكمة الرشيدة" ويجسد الانموذج الهنغاري الخاص بالحوكمة الرشيدة نتائج عملنا وخبراتنا المكتسبة من خلال تجديد معرفتنا وتجميع معلوماتنا.

وتكمن مهمة مكتب التدقيق الحكومي الهنغاري، بما يتسق وإستراتيجيته المؤسساتية، في الارتقاء بالشفافية ودقة المالية العامة بقيمهِ التي تخلق عمليات تدقيق تستند على أساس مهني متين وبالتالي المساهمة في "الحوكمة الرشيدة". والآن أصبحت الحوكمة الرشيدة مفهوم من الممكن وصفه بأنه مجموعة معقدة من المعايير التي من خلالها يقاس أداء السياسات الاقتصادية الفردية والمؤسسات الحكومية.

وبدورها تعد الأجهزة الرقابية العليا من المكونات المهمة في الحكومة الرشيدة، ومن وجهة نظرنا، فأن الأجهزة الرقابية هي المؤسسات الأكثر أهمية في الحوكمة الرشيدة.

دور مكتب التدقيق الحكومي الهنغاري في الحوكمة الرشيدة – الانموذج الهنغاري

بما يتسق وصلاحيات مكتب التدقيق الحكومي الهنغاري ومهامه المنصوص عليها في التشريع الجديد، فقد اعد المكتب أنموذجا جديداً من اجل تقديم نظرة عامة وتصنيف عن مساهمة أجهزة الرقابة العليا في الحوكمة الرشيدة ويمثل الأنموذج الهنغاري (الشكل 1) الأوضاع والمبادئ والأدوات الأساسية ونطاق التأثير المصاحب لعملية الارتقاء بالحوكمة الرشيدة، أما قبل هذا الانموذج فأن دور الأجهزة الرقابية العليا في دعم الحوكمة الرشيدة لم يكن واضحاً من خلال انموذج شامل مماثل.

المستوى الأول: الأسس

كما هو الحال في مبادئ التأسيس والمبادئ الجوهرية للانتوساي، فأن الوضع الدستوري لجهاز الرقابة العالي واستقلاليتهِ تمثل حجر الأساس للانموذج الهنغاري وتضمن تحقيق المؤسسة الانموذجية لأهدافها وتحقق نتائج عادلة وتختار أعمال التدقيق والأساليب الخاصة بها باستقلالية – كل ذلك محاولة لضمان حوكمة رشيدة فاعلة

المستوى الثاني : المبادىء والاهداف الاساسية

اضافة الى ذلك ، يحدد النموذج الهنغاري المبادىء الاساسية والاهداف الاستراتيجية (المستوى الثاني) الذي يكون بمثابة دليل للاجهزة الرقابية في دعم الحوكمة الرشيدة

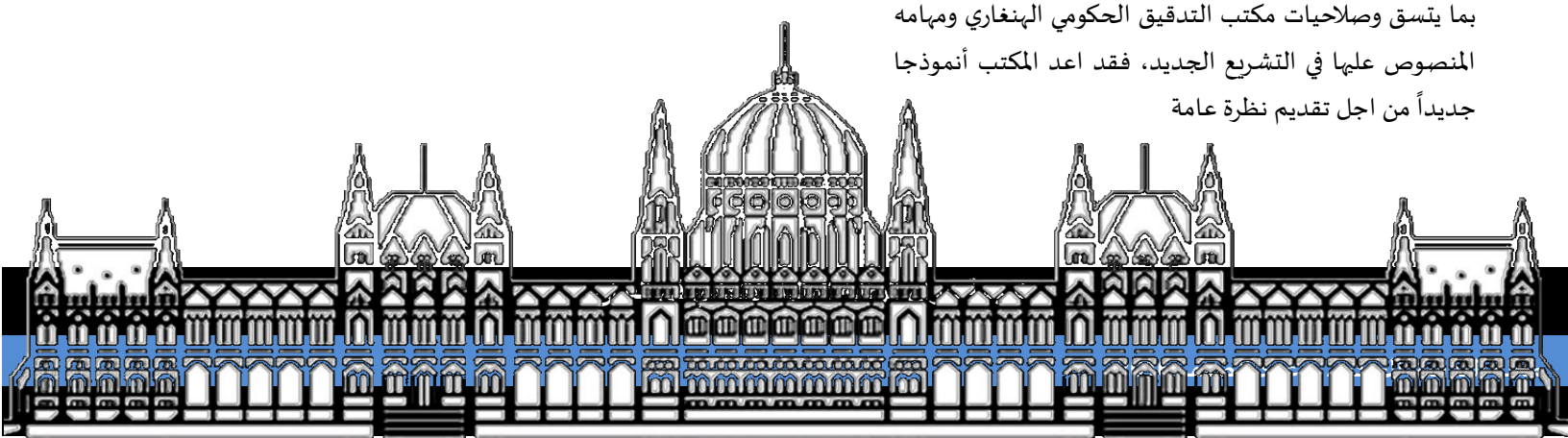

المستوى الثالث : الوسائل

منها تحديد الاهداف واختيار المؤسسات المدققة وتخطيط المهام الفردية وتقييم النتائج . ومن الركائز الخاصة باجهزة الرقابة في دعم الحوكمة الرشيدة وفقا للانموذج الهنغاري هي كالاتي:

- سن القوانين عالية الجودة
- المشروعية
- المساءلة
- الشفافية
- النزاهة
- الاستدامة الاقتصادية والمالية
- المنظمة الانموذجية .
- الادارة المالية الفاعلة والمناسبة .

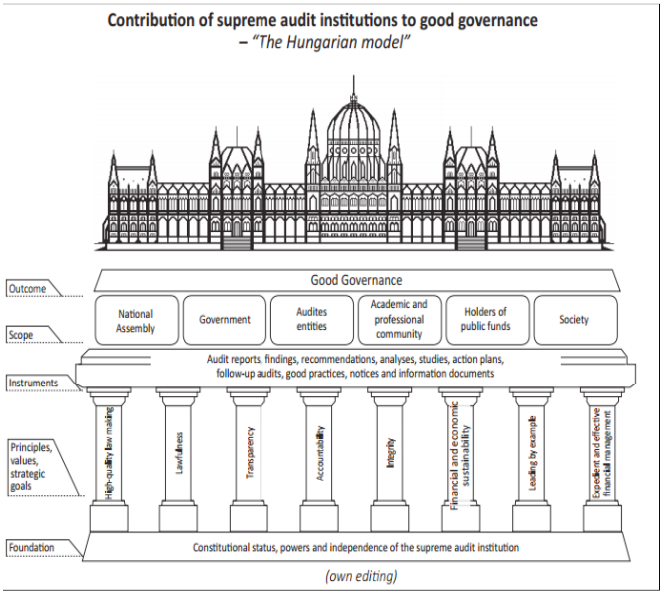

المستوى الثالث : الوسائل

يعدد مستوى الانموذج القادم الادوات التي يمكن ان تعتمد عليها اجهزة الرقابة في جهودها لتدعم الحوكمة الرشيدة. تمارس الاجهزة الرقابية تاثيرها باصدار التقارير والنتائج والتوصيات والتحاليل والدراسات والمطالبة وتقييم خطط العمل وعمليات تدقيق متابعة الانجاز وتبادل الاعمال الجيدة وخبرات التدقيق واصدار اشعارات ومؤشرات ادارية واعداد وثائق المعلومات ونشر الاراء والمشاركة في التواصل الاجتماعي والمهني بنشاط .

المستوى الرابع : نطاق التاثير

في المستوى الرابع ، يوضح الانموذج طرق اجهزة الرقابة التي تؤثر على المجاميع الاجتماعية والمهنية والمؤسساتية عن طريق الاستفادة من الادوات المتاحة لهم من اجل دعم ادارة الدولة بشكل جيد . ومن الطرق هي :

- الجمعية الوطنية والحكومة .
- المؤسسات المدققة .
- جميع المنظمات التي تستخدم الاموال العامة وبالتالي تكون في وضع للاستفادة من نتائج التدقيق وتوصيات الاجهزة الرقابية .
- الجماهير الاكاديمية والمهنية .
- المجتمع برمته وخاصة المجتمع من المواطنين دافعي الضرائب .

المستوى الخامس : النتائج

وفقا للانموذج الهنغاري ، تكون النتيجة الحوكمة الرشيدة بحد ذاتها. وان الغرض من نشاطاتنا هو لضمان سن القوانين عالية الجودة وتعزيز المشروعية ونشر العمليات على اساس النزاهة وتعزيز اعمال الجهاز الجيدة وتحسين شفافية الانفاق العام وتعزيز الاستدامة المالية والاقتصادية واستقراره وزيادة تغطية التدقيق والمساءلة المحاسبية وتنفيذ ادارة مالية فاعلة ومناسبة . ويمكن ان ناخذ بالاعتبار اعمالنا الفاعلة اذا تم اتخاذ الخطوات المتقدمة القابلة

للقياس فيما يتعلق بالجوانب المذكورة اعلاه . وان هذا الانموذج لا يقدم اطار عمل نظري لانشطة مكتب التدقيق الحكومي الذي يدعم الحوكمة الرشيدة الخاصة به فقط ، ولكنه لا يقدم ايضا الدليل لتحديد متطلبات دولية مترابطة.

سلسلة الدراسة – تجميع المعرفة من الجهاز الرقابي

لقد حقق تعزيز الحوكمة الرشيدة وتبادل المعرفة دورا في غاية الاهمية بين الاجهزة الرقابية . ويمكن القول انه في السنوات الاخيرة تم تنفيذ كل نشاط تابع لمكتب التدقيق الحكومي الهنغاري بواسطة النهج الذي يسهل الحوكمة الرشيدة ويمارس التاثير على مجموعة واسعة من الانشطة مثل عمليات التدقيق واستخدامها واهمية التحليلات والدراسات والجهود الرامية بدعم نزاهة القطاع العام .

وان سلسلة الدراسات الفردية بعنوان " ركائز الحوكمة الرشيدة " تركز على مكتب التدقيق الحكومي الهنغاري كجهاز رقابة عالي تمثل دور الاجهزة الرقابية في تعزيز الحوكمة الرشيدة في المقارنة على الصعيد الدولي وتحدد معايير ومبادىء ومتطلبات ووسائل ومجالات تأثير الحوكمة الرشيدة وتقدم تقريرا حول كيفية تم تحقق المتطلبات حول دعم الحوكمة الرشيدة في مكتب التدقيق الحكومي الهنغاري .

تتالف سلسلة الدراسات (انظر الشكل 2) التي اعتبرت واحدة من اهم النتائج الفكرية لمكتب التدقيق الحكومي في السنوات الخمسة الماضية المتضمنة احدى عشرة دراسة فردية . وتقدم هذه الاعمال المترابطة داخليا النشاطات من جانب وظائف مكتب التدقيق الحكومي التدقيقية والتحليلية والاستشارية وكذلك ارتباطها بالحوكمة الرشيدة . وتشكل الدراسات المفصلة ادناه مجلد واحد (او دليل) :

1- مساهمة اجهزة الرقابة بالحوكمة الرشيدة \
2- الركائز الاساسية لدعم الحوكمة الرشيدة
3- مساهمة مكتب التدقيق الحكومي الهنغاري بجودة التشريعات
4- التدقيق واستخدامه عند الجهات الخاضعة للتدقيق
5- شفافية الادارة المالية العامة
6- وضع ثقافة النزاهة في القطاع العام الهنغاري
7- حفظ استدامة الموازنة
8- دعم الحوكمة الرشيدة في تخطيط التدقيق
9- خلق ووضع القيمة – تجديد المنظمة وعمليات مكتب التدقيق الحكومي
10- دعم فاعلية الحوكمة الرشيدة
11- تجديد الادارة العامة

دراسات مستقلة

نشرت هذه السلسة من الدراسات الفردية باللغتين الهنغارية والانكليزية على شكل اوراق عمل وتكون متوفرة الكترونيا على الموقع :

https://www.asz.hu/en/publications/pillars-of-good-governance

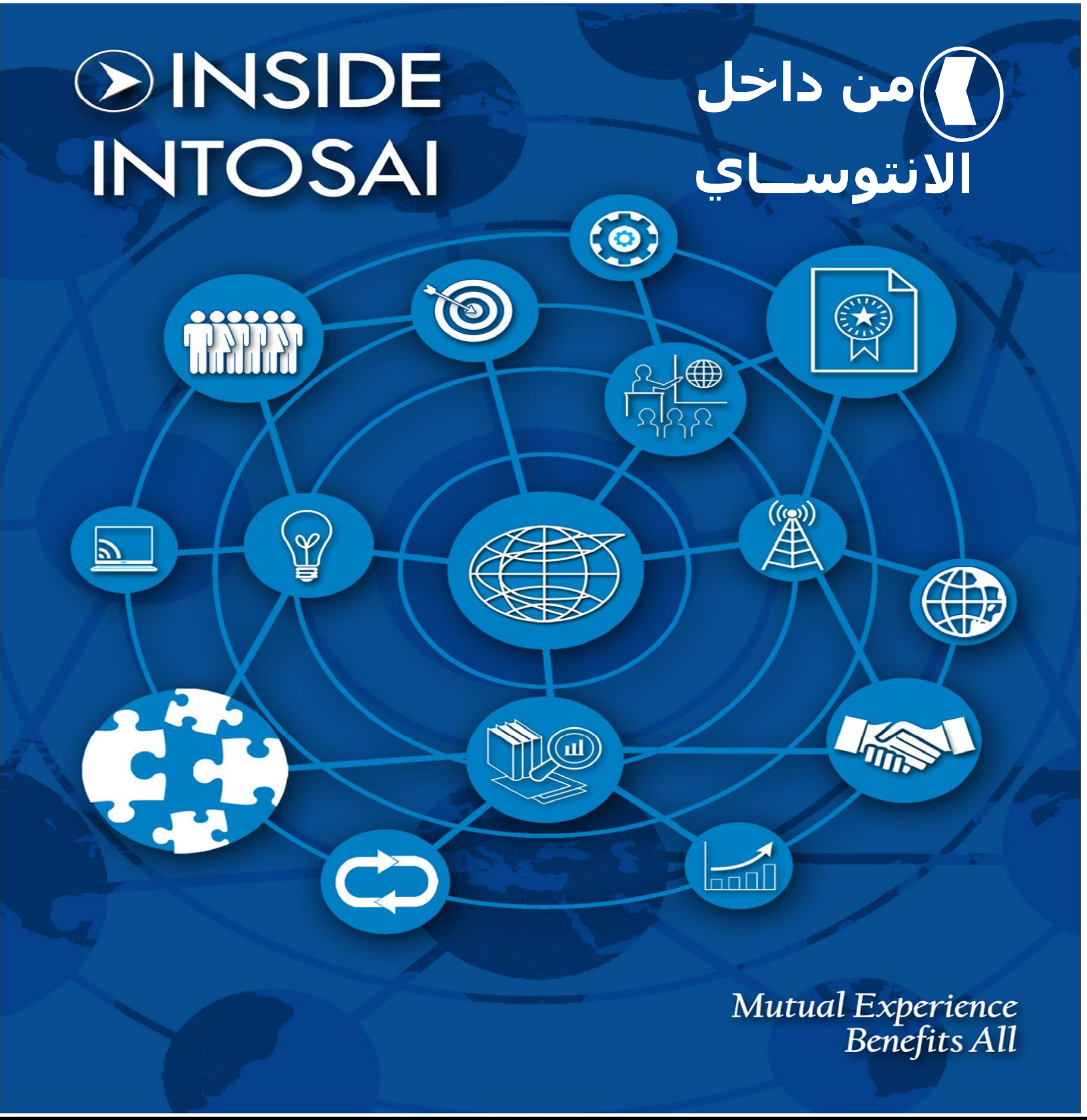
INSIDE
INTOSAI
من داخل
الانتوسـاي
Mutual Experience
Benefits All

تايلاند تستضيف اجتماع مجلس إدارة الاسوساي والندوة الدولية

استضاف مكتب المدقق العام في تايلاند (OAG) اجتماع مجلس إدارة (GBM) أجهزة الرقابة العليا الآسيوية (ASOSAI) الخمسون إضافة إلى الندوة الدولية حول (نظام النزاهة الوطنية (NIS)). للفترة من 15-19 شباط 2016 بمناسبة الذكرى السنوية الـ100 على تأسيسها.

وكانت أهداف الندوة:

- دعم القيم الأساسية للأنتوساي حول النزاهة.
- تعزيز التعاون بين أجهزة الرقابة العليا و الوكالات الأخرى في بناء نظام النزاهة الوطنية (NIS) ..
- تعزيز تبادل أفضل الممارسات و الخبرات بين الأجهزة الرقابية العليا و الوكالات الأخرى حول نظام النزاهة الوطنية (NIS) .

و شارك في الندوة ممثلون بارزون من 20 دولة. وكان من دواعي الشرف لمكتب المدقق العام في تايلاند (OAG) أن يكون المتحدث الرئيسي للندوة السيد ليو جياي,المدق العام لمكتب التدقيق الوطني لجمهورية الصين الشعبية و رئاسة الانتوساي.

كما كان من دواعي الشرف لمكتب المدقق العام في تايلند (OAG) أيضا ان يستضيف مقدم الندوة الدكتور جوزيف موزر رئيس محكمة التدقيق الاسترالية و الأمين العام للأنتوساي.

ومن بين المتحدثين الاكارم الذين ساهموا في نجاح هذا الحدث الخاص السيد تان سري الحاج أمبرين بن بوانغ، المدقق العام لدائرة التدقيق الوطنية في ماليزيا و السيد شاشي كانت شارما

المراقب المالي والمدقق العام في الهند (بروفيسور)، الدكتور ريساي اكيل رئيس المحكمة التركية للحسابات و السيدة انا دي هان كبير مدققي محكمة التدقيق الهولندية و الانتوسنت

(خبير) والسيد لازيلو دوموكوس رئيس مكتب التدقيق الحكومي الهنغاري و السيد بيتر جي انسورث كبير مجلس مكافحة الفساد- ووزارة العدل الأمريكية والسيد توني كووك مان واي نائب المفوض السابق و رئيس قسم العمليات في اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد (ICAC)- هونغ كونغ.

أبو ظبي تستضيف اجتماع مجلس إدارة الانتوساي السابع والستون

افتتح معالي الدكتور حارب بن سعيد العميمي رئيس ديوان المحاسبة والنائب الأول لرئيس مجلس ادارة الانتوساي، أعمال الاجتماع إل 67 لمجلس إدارة المنظمة، والذي انعقد في مدينة أبوظبي، خلال الفترة 9-11 تشرين ثاني , 2015 في فندق قصر الإمارات. وألقى معاليه كلمة الافتتاح مرحباً برؤساء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أعضاء مجلس الادارة، وممثلي الأمم المتحدة وممثلي المنظمات الدولية المشاركة في الاجتماع. وقد أكد على أهمية الدور الذي تقوم به منظمة الانتوساي من خلال وضع معايير الرقابة على القطاع العام، وإرساء مبادئ الشفافية والمساءلة والنزاهة واستقلال الأجهزة الرقابية، وبما يخدم الحفاظ على الأموال العامة، وحسن استخدامها للأغراض التي خصصت من أجلها.

وشدد الدكتور العميمي على ضرورة تضافر الجهود لمواجهة تحديات المرحلة القادمة، خصوصا ان الأمم المتحدة أقرت الأهداف الإنمائية لما بعد العام 2015 والدور المرتقب لأجهزة الرقابة المالية حول تقييم مستوى تحقيق تلك الأهداف، محددة جوانب الضعف في النظم المالية ومستوى أدوات التحكم المؤسسي لدى إدارات القطاع الحكومي.

ويتضمن جدول أعمال مجلس الادارة عددا من المواضيع المهمة، من بينها مشروع تفعيل دور المجلس التنفيذي للانتوساي، والخطة الإستراتيجية للفترة من 2017-2022 وتقارير اللجان الفرعية ومجموعات العمل الإقليمية التابعة للمنظمة، بالإضافة إلى تقرير ديوان المحاسبة بدولة الإمارات العربية المتحدة عن الاستعدادات والترتيبات حول استضافة المؤتمر الدولي القادم للمنظمة والمقرر عقده في شهر كانون أول في مدينة أبو ظبي.

وفي تصريح صحفي على هامش أعمال الاجتماع، قال الدكتور العميمي إن منظمة الانتوساي تعنى بالحفاظ على الأموال العامة، وعملية استمرارية النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء، مشيرا إلى أن دور هذه الأجهزة سيكون بشكل آخر عند اعتماد الأمم المتحدة الأهداف الإنمائية بعد العام 2015.

كما قال أنه خلال المؤتمر القادم للانتوساي الذي سيعقد في دولة الإمارات العربية المتحدة في ديسمبر 2016 ستتم بلورة دور أجهزة الرقابة المالية ليتضمن رفع التقارير وموضحاً مدى تحقق الأهداف الإنمائية . وهذا العمل يصب في مصلحة شعوب العالم بشكل عام، باعتبار أن الحفاظ على الأموال العامة يترتب عليه استدامة النمو الاقتصادي، والمحافظة على مستوى عال من الخدمات الحكومية لأفراد الشعب. وأضاف أن ديوان المحاسبة اعتمد خلال العشر سنوات الماضية جملة من التغييرات في منهجية العمل بنيت على أفضل الممارسات في الأجهزة الرقابية في العالم، وتم تطبيق المنهجية بشكل فاعل خلال الخمس سنوات الماضية.

وأكد الدكتور العميمي أن هناك تعاوناً كبيراً بين ديوان المحاسبة، ومراكز اتخاذ القرار السياسي في الدولة، ممثلة بصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة ، ومجلس الوزراء والمجلس الوطني الاتحادي. ويركز التعاون على إرساء مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة، إضافة إلى ذلك أن الديوان قد كلف بالعمل على ملف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والتي وقعت دولة الامارت العربية المتحدة عليها في العام 2006.

اجتمعت لجنة المعايير المهنية (PSC) في كوبنهاغن في شهر أيار 2016. و شهد هذا الاجتماع حدثا مهما لرئيس لجنة المعايير المهنية (PSC) (الدنمارك) حيث إن هذا العام هو العام الأخير للدنمارك رئيسا لهذه اللجنة.

و ناقش مندوبو كل من Tribunal de contas (TCU) في البرازيل (رئيس اللجنة القادم) و محكمة أعمال التدقيق الأوربية (نائب رئيس اللجنة القادم) الجهود المبذولة لتسهيل الانتقال بعد الاجتماع الثاني والعشرين للأنكوساي.

وناقشت اللجنة أيضا مقترح دمج اثنان من لجانها الفرعية - لجنة المحاسبة والإبلاغ الفرعية ولجنة معايير التدقيق المالي الفرعية.

و صادقت اللجنة على مشروع الإفصاح على المعيار الدولي لأجهزة الرقابة العليا رقم 30 – قانون الأخلاقيات بعد النظر في عدد من التعليقات. و لمزيد من المعلومات الموجزة للمعيار الدولي لأجهزة الرقابة العليا رقم 30 ISSAI الجديد، يرجى الرجوع إلى مقال مجلة الأخيرة (الموجود على الصفحة 20): http://w.w.w.intosaijournal.org/pdf/ijgawinter16-eng- www-color.pdf

واستمعت اللجنة إلى التصريحات المهنية لممثلي منتدى الانتوساي المكلفة بوضع إطار معيار دولي جديد. وقد اخذ المنتدى على عاتقه مشروع إطار العمل والذي يمكن أن يغير أدلة منظمة المعايير و الانتوساي للحوكمة الرشيدة.

تحسين إطار عمل المنشورات المهنية

بقلم مايكل كور سورينسن، جهاز الرقابة الأعلى الدنماركي (أمانة لجنة المعايير المهنية)

شرعت لجنة المعايير المهنية (PSC) بعملية تحسين إطار المنشورات المهنية للأنتوساي. و تهدف العملية أن يكون الإطار فعال في عام 2019.

وكان مجلس إدارة الانتوساي قد قرر في عام 2014 تشكيل منتدى عام للخبراء لمعالجة مواضيع إعداد المعايير في الإطار الكامل للمعايير المهنية اعد

هذا المنتدى المعروف ألان بمنتدى المنشورات المهنية الانتوساي مسودة اقتراح لوضع أطار عمل

منقح للمنشورات المهنية التي ستقدم لمجلس الإدارة للمصادقة عليها في اجتماع الانكوساي القادم في ابو ظبي ، كانون اول 2016. إن الغرض من إطار العمل المتطور هو تعزيز مصداقية المنشورات المهنية للانتوساي ، بالإضافة إلى استخدام المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا كمعايير رسمية لتدقيق القطاع العام وتزويد الأدلة العملية وذات الصلة للمدققون حول العالم .

يعكس الاقتراح هذا الغرض من خلال السعي وراء :

• توفير فروقات واضحة ما بين معايير التدقيق ومعايير أخرى (متطلبات) وادلة ووثائق الممارسة الجيدة الخ و تغطية عملية التدقيق والأخلاقيات والاستقلالية وتنمية القدرات.

- تقديم توجهات واضحة بشأن شكل وجودة المتطلبات لكل فئة من فئات الوثائق المختلفة .

اعد مسودة الاقتراح 15 خبير في منتدى المنشورات المهنية للانتوساي . رشح هؤلاء الخبراء أعضاء الانتوساي واختارهم الرؤساء المسؤولون عن الأهداف الإستراتيجية للانتوساي المتعلقة بوضع المعايير وبناء القدرات وتشارك المعرفة .اعد منتدى المنشورات المهنية للانتوساي تقريره الأول إلى لجنة المعايير المهنية في اجتماع اللجنة التوجيهية في كوبنهاكن بتاريخ 26-27 آيار 2016 ، بحضور رؤساء الأهداف لبناء القدرات وتشارك المعرفة . رحب رؤساء الاهداف واللجنة التوجيهية للجنة المعايير المهنية على نطاق واسع بالاقتراح المقدم من منتدى المنشورات المهنية للانتوساي

الارتقاء بمستوى النجاح ؟

على الرغم من أن الإطار الحالي الذي أقر في عام 2007 قد حقق نجاحا كبيرا، فقد وصلنا الآن إلى النقطة التي ينبغي إعادة النظر فيه .حدد الإطار الحالي فئتي المنشورات المهنية التي أصدرها الإنتوساي- المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا ودليل الانتوساي للحوكمة الرشيدة .

منذ 2007 ، تطور أطار العمل المهني للانتوساي على نحو كبير . اخذين بنظر الاعتبار الوثائق التي من المحتمل أن يقرها الانكوساي في 2016 ، ونستنتج من ذلك أن إطار العمل سيتضمن 93 منشور ينشر على 3,100 صفحة . أصبح إطار العمل مكثف جدا ويتطلب توضيح الاختلافات ما بين المبادئ الأساسية والمعايير والأدلة. أن فائدة إطار العمل المنقح هو التحديد الواضح للمنشورات التي تتطلب الالتزام من أجهزة الرقابة العليا التي ترغب بالمطالبة بالالتزام بالمعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا في تقاريرها التدقيقية والتي تقدم تمييز واضح ما بين المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا والأدلة غير الإلزامية يتطلب الانتوساي معايير واضحة وعملية ومهنية التي قد يستخدمها أعضاءها.وقد يهدف أطار العمل المنقح لأداء ذلك من خلال تعزيز القيادة لتقوية عملية تدقيق مستقلة وفاعلة التي أكدتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة أيضا في القرار رقم 66/209أ ، الذي يشدد على ضرورة "تعزيز كفاءة ومسائلة وفاعلية وشفافية الإدارة العامة من خلال تقوية أجهزة الرقابة العليا ."

الركائز والجوانب الداعمة لإطار العمل المنقح

وضح اقتراح المسودة في الشكل رقم 1 : إطار العمل المنقح للمنشورات المهنية . هناك ثلاث مجاميع كبيرة من المستندات ضمن إطار العمل هذا . بين في أعلى المستوى مبادئ الانتوساي (باللون الأخضر في الشكل رقم 1) ، بضمنها إعلان ليما وإعلان المكسيك بشأن استقلالية جهاز الرقابة العالي . ويتبعها معايير التدقيق (المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا) (في اللون الأحمر في الشكل 1).

هنالك متطلبات ينبغي على جهاز الرقابة العالي انجازها التي تفرض المطالبة بالالتزام بالمعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا في تقاريرها التدقيقية . وأخيرا، ذكرت هناك وثائق ادلة (باللون الأزرق في الشكل رقم 1) . تعد تلك المستندات غير إلزامية وتقدم الدعم لجهاز الرقابة العالي والمدقق في تطبيق المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا ، ورفدهم بالرؤى في مرحلة التخطيط والتنفيذ أو الإبلاغ عن مواضيع معينة أو أدوات لتقييم مدى الالتزام بالمعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا ...الخ . بالإضافة إلى مجاميع الوثائق الثلاثة الشاملة هذه ، يتضمن إطار العمل أيضا حيزا للتطوير المستقبلي لادلة ومعايير الكفاءة (وبينت هذه في يمين معايير وادلة التدقيق في الشكل رقم 1) .

التغييرات الرئيسية المقترحة

تسعى الصيغة الحالية لمقترح اطار العمل المنقح لتحسين مصداقية المنشورات المهنية للانتوساي ، والمساعدة في جعلها اطار عمل معتمد لتدقيق القطاع العام وتعزيز الجودة .ومع ذلك ، من المحتمل ان يعدل المقترح . حيث انه بانتظار تعليقات من أعضاء الانتوساي . لذلك ، يعد الوصف التالي لاطار العمل خاضعا للتغيير .

وسيطلق على أطار العمل المنقح " أطار عمل الانتوساي للمنشورات المهنية " من اجل عكس حقيقة تضمنه وثائق اخرى فضلا عن المعايير الدولية لأجهزة

الرقابة العليا . من اجل ان توصف على أنها المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا ، ويتطلب ان تكون الوثائق بنسق المتطلبات المبينة في المعيار الدولي رقم 100، المبادئ الرئيسية لتدقيق القطاع العام (المكون رقم 4) ، من المحتمل وضع دليل يخص موضوع معين (المذكور حاليا في سلسلة رقم 5000 من المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا) في المكان المناسب كجزء تكميلي لدليل موضوع معين غير إلزامي قد يجده أجهزة الرقابة العليا والمدققون نافعا عند تنفيذ عمليات التدقيق المالي والاداء أو الالتزام في المجالات المقصودة .

قد يتضمن إطار عمل الانتوساي للمنشورات المهنية وثائق أخرى ضمن فئات اخرى او مرتبطة بها في الموقع الالكتروني للمعايير الدولية لاجهزة الرقابة العليا (www.issai.org.) . نقترح فئتين اخرى ذات صلة باطار عمل الانتوساي للمنشورات المهنية – مبادئ الانتوساي ودليل التدقيق . يعكس اطار العمل المنقح الحاجة لتقليل عدد المعايير الدولية لاجهزة الرقابة العليا المطبقة لتحقيق الالتزام بالمعايير الدولية لاجهزة الرقابة العليا ، وبالتالي تسهيل التطبيق الاسهل للمعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا .

واخيرا ،يتيح توضيح الدور الريادي للمبادئ الاساسية احتمالية إمكانية مراجعة منهجية المنشورات الحالية لضمان أن تكون متماسكة مع هذه المبادئ الاساسية وخالية من التناقضات. يمكن متابعة عملية مراجعة اطار العمل المنقح على الموقع الالكتروني التالي www.issai.org.

الخـــــطة الإســـــتراتيجية تخضـــــع للتـــــحديث

اصدر رئيس اللجنة الإدارية والمالية (FAC) التابعة للانتوساي وفريق العمل الخاص بالخطة الإستراتيجية 2017-2022 ، السيد جين دادارو مسودة الخطة كي يتم النظر فيها بين الأعضاء الدائمين للانتوساي في وقت مبكر من هذا العام. تعتبر المسودة , وبالاعتماد على مدخلات مدروسة للعديد من أعضاء مجتمع الانتوساي ، خير مثال لشعارنا "التجربة المتبادلة تفيد الجميع".

لقد أعدت اللجان الرئيسية التابعة للانتوساي والتي هي ، PSC,CBC,KSC,FAC الفقرات الأساسية للخطة فضلاً عن تقديمها المدخلات الموضوعية على مدار الوقت. كما قدمت كل المنظمات الإقليمية التابعة للانتوساي ،ومجلس الإدارة ،والأمانة العامة ،ومبادرة تنمية الانتوساي، ومدير التخطيط الاستراتيجي مساهمات كانت حاسمة أيضاً وبشكل متساوٍ لنجاحنا في تطوير الخطة.

لا تزال عملية تحديث الخطة الاستراتيجية 2017-2022 جارية، وهناك بعض المبادرات الرئيسية الجديدة التي ستوجه مجتمع التدقيق العالمي في السنوات القادمة. وتعتبر الخطة جزءاً من جهد اكبر يعمل على تحسين الآلية التي نؤدي بها أعمالنا، وكيفية الاستمرار في تقديم القيمة للجمهور، والبقاء ثابتين في تعزيز الحوكمة الرشيدة.وعند إقرار الخطة، ستوجه الجهود حول أربع أهداف:

- المعايير المهنية
- تنمية القدرات المؤسساتية
- تبادل المعرفة وخدماتها
- تحقيق أقصى قدر من قيمة الإنتوساي باعتبارها منظمة دولية

عبر استعراض الأهداف الإستراتيجية، هناك فريق مكرس من رؤساء هدفهم المساعدة على اعتماد هذه الخطة الاستراتيجية الجديدة بغية:

- إبلاغ الإستراتيجية طويلة الأجل
- طرح عملية التخطيط و وضع الموازنة
- تحديد فرص التحسين المستمر، بما فيها إدارة المخاطر
- تحسين زمن الاستجابة لعملية صنع القرار،
- تعزيز التعاون عبر المنظمة، و
- رفع مستوى الشفافية.

إن هذه المراجعات ستكون عمليات متجانسة من شأنها، في نهاية الأمر، المساهمة في مواصلة التعلم والتطور.ومع تنوع الهياكل العالمية لفرق العمل ووضع اساس مراجعة الأهداف الاستراتيجية القائمة على تبادل الخبرات والدروس المستنبطة،تعد الخطة الاستراتيجية 2017-2022وسيلة الانتوساي للمضي قدماً بمجتمع التدقيق في المستقبل.

مشاركة رئاسة الانتوساي في اجتماع رفيع المستوى للأمم المتحدة

بقلم مونيكا غونزاليس كوس، مدير الأمانة العامة التابعة للانتوساي

كجزء من الاجتماع الوزاري للمجلس الاجتماعي والاقتصادي (ECOSOC) للمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2016، جرت مناقشة المائدة المستديرة ذات مستوى عالي في الأمم المتحدة (UN) نيويورك حول "مساهمة الأجهزة الرقابية للتأكد من إن جميع المشاركين عملوا على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (SDGs) "بمشاركة فعالة من أغلب رئاسات الإنتوساي.وان التفاني والاستعداد للارتقاء بمساهمة الأجهزة الرقابية في تنفيذ متابعة جدول أعمال 2030 الخاص بالتنمية المستدامة هو محل تقدير كبير.

لقد كان نجاحاً بارزاً بمشاركة السفراء وممثلي السفارات للأمم المتحدة لاسيما موظفيها ذوي المستوى العالي. حيث سلطت المناقشة الضوء نحو فرص الأجهزة الرقابية ومساهماتهم المحتملة في تطبيق اهداف التمنية المستدامة على مختلف المستويات.

تساهم أهمية عمليات تدقيق الأداء وإطار عمل نتائج التدقيق الحديث لSDGs ، والقدرات اللازمة واستقلالية وصلاحيات الأجهزة الرقابية والتي تتمكن من دعم تطبيق SDG بالتالي في رفع المستوى المعاشي للمواطنين ودور الأجهزة الرقابية في تقييم وتعزيز تنفيذ SDG16 و بوجهٍ خاص الهدف 16.6، والذي ينص على شفافية وكفاءة وقابلية المساءلة لجهاز الرقابة المالية كما تقييم الأجهزة الرقابية استعداد الأنظمة الوطنية والشروط المسبقة للإبلاغ عن التقدم المحرز لتحقيق أهداف التنمية المستدامة SDGs ،وعلى اعتبار الأجهزة الرقابية كقدوة يحتذى بها لضمان الشفافية والمساءلة المحاسبية في عملياتها الخاصة ، ومساهمة هذه الأجهزة في مكافحة تحويل الأموال غير المشروعة، التي تعيق تنفيذ SDGs.

تمت الإشارة إلى الجهود الملموسة للإنتوساي ومبادرات دعم الأجهزة الرقابية في متابعة تنفيذ SDGs ، مثل:

- لجنة تبادل المعرفة لمبادرة تنمية الانتوساي /الانتوساي والمبادرة حول "تدقيق عملية تطبيق أهداف التنمية المستدامة SDGs،
- الأولوية الاستراتيجية الشاملة للإنتوساي بشأن SDGs، ومؤتمر الانكوساي الثاني والعشرين، والتي ستتناول بشكل بارز مسألة المساهمة المستقبلية للإنتوساي لتنفيذ جدول أعمال 2030 من أجل التنمية المستدامة،
- والإقرار بأن SDGs هي فرصة فريدة ونفيسة للأجهزة الرقابية للاستثمار في جميع مجالات عملها.

اديرو كارديز رئيس محكمة الحسابات في البرازيل وكيمي ماكويتو المراقب العام لجنوب افريقيا وشاشي شارما المراقب العام الهندي يقدمون تصوراتهم حول مساهمة الاجهزة الرقابية العليا للتاكيد على عدم تخلف اي منهم عن تنفيذ اهداف التنمية المستدامة.

احدث اخبار مبادرة تنمية الانتوساي

ان التحديثات الخاصة بمبادرة تنمية الانتوساي تبقيك على اطلاع على اخر المستجدات في مجال عمل مبادرة تنمية الانتوساي .للحصول على المزيد من المعلومات بشان "IDI " ومواكبة اصدارات المجلة قم بزيارة موقع المبادرة الالكتروني http://www.idi.no. ومن اجل المعلومات المتعلقة بمبادرة تنفيذ المعايير الدولية ISSAI (برنامج i3) يرجى زيارة الموقع: http;//www.idicommunity.org/3i

تعيين عضو جديد في مجلس ادارة مبادرة تنمية الانتوساي IDI

تم تعيين السيدة فرانسين غاسيكس، نائب رئيس محكمة التدقيق الهولندية ، كعضو لمجلس الإدارة الجديد بدلا من العضو المنتهية ولايته، السيد أرنو فيسر، رئيس محكمة التدقيق الهولندية ، حتى آذار 2017. تم تمديد مدة السيد مايكل فيرجسون، المدقق العام لكندا، والسيدة ميلدريد تشيري، المدقق العام لزيمبابوي، لمدة عام واحد حتى ديسمبر عام 2016، في انتظار إعادة تنظيم المجلس وفقا للمتابعة الخاصة بمراجعة حوكمة مبادرة تنمية الأنتوساي IDI.

مبادرة تطبيق المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا ISSAI (البرنامج 3I)

مرحلة 1- CREFIAF

- برامج منح شهادة ISSAI لتدقيق الالتزام و التدقيق المالي –

كجزء من برنامج منح شهادة ISSAI للتدقيق المالي وتدقيق الالتزام، تم تدريب المشاركين المختارين في استخدام أدوات تقييم الالتزام (iCATs) بالمعايير الدولية وتطبيق ISSAIs على مستوى ممارسة التدقيق. حيث عقدت ورشتا عمل في دوالا، الكاميرون للفترة 15 شباط -4اذار 2016. شارك فيها 33 شخصاً من 19 دولة في ورشة عمل تدقيق الالتزام مع خبراء من السنغال والكاميرون والغابون وأوروغواي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. شارك في ورشة عمل التدقيق المالي 28 مشاركاً من 14 دولة. وكان هناك ست اشخاص خبراء من بوروندي والكامرون والسنغال ومحكمة التدقيق الأوربية.ولقد تم أجراء تدريب
خاص على تدقيق الأداء لفريق من الجهاز الرقابي الغيني بغية أعادتهم على برنامج 3I والذي كان قد توقف بسبب تفشي فيروس إيبولا.

ورشة عمل مراجعة iCAT لتدقيق الأداء و ورشة عمل تسهيل عملية تطبيق ISSAI___

عقدت ورشات العمل المذكورة أعلاه في ليبرفيل، الغابون، 25-نيسان الى 6 أبريل 2016. استعرض فريق من الخبراء iCATs التي أجرتها 15 جهاز رقابي خلال ورشة عمل مراجعة ICAT. ومن المتوقع أن تعدل الأجهزة الرقابية iCATs وتضع استراتيجيات تنفيذ ISSAI.فيما يخص ورشة عمل تسهيل عملية تطبيق المعايير الدولية يكون مشاركي برنامج منح شهادة المعايير الدولية الخاصة بتدقيق الأداء مطلعين وممارسين لدورهم كمؤيدين للمعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا ومدراء للمشروع الخاص بها ومساعدين لتعليم تلك المعايير. وقد كان هناك 31 مشاركا من 15 جهاز رقابي. وشارك فيها الخبراء من بوروندي والكاميرون وجيبوتي والسنغال.

برنامج 3i المرحلة الاولى لمنظمة الاولاسيفس

- مراجعة ادوات تقييم الالتزام 26 (26 i CATs)

خلال ورشة عمل مراجعة ادوات تقييم الالتزام الذي انعقد في جمهورية الدومينكان من 7-11 كانون اول 2015، تمت مراجعة ادوات تقييم الالتزام 26 iCATs من احد عشر جهاز رقابي من خبراء وموارد بشرية اقليمية. منذ ذلك الحين، عملت الاجهزة الرقابية على تعديل ادوات تقييم الالتزام iCATوصياغة استراتيجيات تطبيق المعايير الدولية الخاصة بها. اذ يوجد حاليا 56 لجنة للمعايير المهنية التابعة لمبادرة تنمية الانتوساي اقرّتْ بمنظّمي المعايير الدولية من 17 دولة للاقاليم الناطقة باللغة الاسبانية اضافة الى تسعة مستشارين.

- عقد اجتماع التخطيط لعملية التدقيق حول تدقيق الاداء التعاوني للحد من الفقر -

عُقد الاجتماع في كويتو – الاكوادور من 22 - 29 نيسان 2016. وحضر الاجتماع ثمان وعشرون مشارك من عشرة دول. كما شارك خمس مستشارين من الارجنتين والبرازيل والسلفادور وكواتيمالا. وقدم المستشارون والنظراء معطيات حول مسودة خطة التدقيق التي اعدتها عشرة اجهزة رقابية مشاركة في هذا الاجتماع. حيث عملت فرق الجهاز الرقابي على تعديل خططهم بموجب هذه المعطيات التي سترتقي بمستوى اعمالهم التدقيقية.

ت) برنامج 3i المرحلة الثانية

- جهاز الرقابة في بوتان يناقش المستوى التجريبي للجهاز الرقابي -

وقع كل من المدقق العام لبوتان ورئيس مجلس مبادرة التنمية الدولية بيان التزامات خاص ببرنامج 3i المرحلة الثانية في الجهاز الرقابي لبوتان. حيث ستقدم مبادرة التنمية الدولية، وكجزء من بنود هذا البرنامج التجريبي، الدعم الشامل الى الجهاز الرقابي في بوتان بغية اجراء التخطيط التمهيدي لممارسات التدقيق، واجراء ممارسات ادوات تقييم الالتزام وتطوير استراتيجية تنفيذ المعايير الدولية ومراجعة المنهجيه وتطبيق عمليات التدقيق التجريبي ورفع مستوى الوعي ووضع اليات ضمان الجودة. وقد استهل العمل بهذا العمل التجريبي بناءا على طلب جهاز الرقابة في بوتان الذي عمل على تطوير خطة استراتيجية جديدة تستند على تقييماتها لاطار عمل قياس اداء الاجهزة الرقابية. ويشكل تنفيذ المعايير الدولية هدف استراتيجي جوهري في خطتها الاستراتيجية الجديدة

3- برنامج التدقيق التعاوني 3i الخاص بمبادرة التنمية الدولية – الاسوساي حول تدقيق ادارة الكوارث

عمل كل من النظراء والخبراء على مراجعة خطط التدقيق لسبعة عشر جهازا رقابيا خلال اجتماع التخطيط لعملية التدقيق التعاوني الذي عُقد في ماليزيا للفترة من 11 - 15 نيسان 2016 بحضور 50 مشاركا من سبعة عشر جهازا رقابيا

4- برنامج استراتيجة الجهاز الرقابي وقياس الاداء والابلاغ

عملت مبادرة التنمية الدولية على دعم جهاز الرقابة في بوتان لتطوير خطتها الاستراتيجية للسنوات 2015-2020 باعتبارها احد مناهج هذا البرنامج.

5- تدقيق المشاريع الممولة خارجيا في قطاع الزراعه و الامن الغذائي

تقديم دعم التخطيط لعملية التدقيق الى سبع فرق تابعة للجهاز الرقابي

في شهر شباط 2016، خضعت سبعة فرق تابعة للجهاز الرقابي الى التدريب، حيث تضم كل فرقة من هذه الفرق احدى وعشرون مشارك. تمثل هذا التدريب في اجراء عمليات التدقيق المالي وتدقيق الالتزام المستند الى المعايير الدولية للمشاريع الممولة من الخارج. وفي الوقت الذي عملت فيه الاجهزة الرقابية لكل من سيراليون ومالاوي وزامبيا على وضع خطط التدقيق لعمليات التدقيق المالي والالتزام، فان الفرق الاخرى تعمل حاليا على وضع خططها التدقيقية بناءا على سلسلة عملياتها التدقيقية. وخلال الفترة ما بين شهري اذار واب 2016 عملت مبادرة التنمية الدولية على تقديم الدعم لهذه الاجهزة الرقابية في وضع خططها التدقيقية عن طريق تقديم الدعم عن بعد من خلال البرنامج التعليمي الالكتروني لمبادرة التنمية الدولية.

6- تدقيق برنامج اهداف التنمية المستدامة

ان المساهمة في تنفيذ اهداف التنمية المستدامة هي اولوية استراتيجية ومجال اهتمام الانتوساي. وانسجاما مع هذا المجال الاستراتيجي تشترك مبادرة تنمية الانتوساي ولجنة التشارك المعرفي مع اصحاب المصالح الاخرين لتنفيذ برنامج حول "تدقيق اهداف التنمية المستدامة". يهدف البرنامج الى تسهيل عمليات تدقيق عالي الجودة لاهداف التنمية المستدامة من خلال توفير دليل ارشادي حول جاهزية التدقيق لتنفيذ اهداف التنمية المستدامة ودعم ما يقارب الاربعين جهازا رقابيا لجاهزية التدقيق لتنفيذ اهداف التنمية المستدامة, وتوثيق الدروس المستقاة وتوفير مجتمع ممارسة فيما يتعلق باهداف التنمية المستدامة لغرض التشارك المعرفي.

اجتماع التخطيط المنعقد في فيينا للفترة من 15-16 مارس 2016

اجتمع كل من مبادرة تنمية الانتوساي ولجنة التشارك المعرفي باصحاب المصالح الرئيسيين ضمن الانتوساي والامم المتحدة لتخطيط تفاصيل البرنامج

.

7- برنامج استقلالية الجهاز الرقابي

تواجه العديد من الاجهزة الرقابية تحديات فيما يخص الاستقلالية ذات الصلة باعلان المكسيك. ولاهمية ذلك في مصداقية الجهاز الرقابي وفاعليته فقد شرعت مبادرة تنمية الانتوساي ببرنامج ارشادي لدعم ثلاثة اجهزة رقابية لتحقيق مزيد من الاستقلالية لها.

اجتماع التخطيط المنعقد في فينا من 17الى18 مارس 2016

اجتمع اصحاب المصالح الرئيسيين من الانتوساي لطرح الافكار حول تنفيذ الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج. حددت المجموعه عدد من الاستراتيجيات من ضمنها تشكيل لجنة استشاريه عالية المستوى حول الاستقلال، والادلة حول استقلالية الجهاز الرقابي ومستوى دعم جهز الرقابة

8- اطار عمل قياس اداء الاجهزة الرقابية

أ) الاجتماع العمل الخاص باطار عمل قياس اداء الاجهزة الرقابية مع اجهزة الرقابة العليا ذات المهام القضائية والمنعقد في اوسلو

استضافت امانة المانحين و الانتوساي اجتماع عمل مع ممثلي الاجهزة الرقابية ذات المهام القضائية في اوسلو للفترة من 17-18 مارس 2016. وقد حضر الاجتماع ممثلين من الاجهزة الرقابية لكل من السنغال وفرنسا وتونس والبرازيل والبرتغال بالاضافة الى امانة تعاون المانحين والانتوساي والتي تعمل كمنسق لفريق عمل اطار عمل قياس الاجهزة الرقابية. تضمن الاجتماع مناقشة مقترحات وملاحظات مجموعة العمل ضمن منظمة الاجهزة الرقابية الناطقة باللغة الفرنسية، بقصد جعل نسخة اقرار الاطار القادمة اكثر ملاءمة لبيئة الاجهزة الرقابية ذات المهام القضائية .

ب) ورشة عمل مراجعة جودة اطار عمل قياس اداء الاجهزة الرقابية في المكسيك

عقدت ورشة عمل مراجعة جودة اطار عمل قياس اداء الاجهزة الرقابية في مكسيكو ستي للفترة من 9-11 مارس 2016 لتقديم تدريب مكثف لخبراء اطار عمل قياس اداء الاجهزة الرقابية في منظمة الاولاسيفس لتمكينهم من اجراء عمليات مراجعة جودة تقييمات اطار عمل قياس اداء الاجهزة الرقابية.

9- دعم منظمات الانتوساي الاقليمية وشبكاتها ومجتمعاتها

أ) الشروع ببوابة الانتوساي الاليكترونية المجتمعية للجنة التشارك المعرفي– مبادرة تنمية الانتوساي

تعاون كل من مبادرة تنمية الانتوساي ولجنة الانتوساي للتشارك المعرفي (التي يتراسها جهاز الرقابة الهندي) لانشاء بوابة اليكترونية مجتمعية للجنة التشارك المعرفي– مبادرة تنمية الانتوساي. وللبوابة التي بوشر العمل بها مؤخرا، العديد من الوظائف ومنها استضافة مجتمعات الممارسة منتديات النقاش والمكتبة والمحادثات والفيديو والاخبار والاعلانات الرسمية. و ورد عن لجنة التشارك المعرفي وجهاز الرقابة الهندي بانه يجري حاليا استخدام البوابة الى الحد الاقصى من قبل هيئات/ منظمات الانتوساي المختلفة لتبادل المعرفة ضمن مجتمع اجهزة الرقابة العليا.

وبغية تحقيق هذا الهدف ، فقد اتفقوا على تسهيل عقد الاجتماعات واجراء النقاشات عبر الانترنت واستضافة المواضيع المتاحة ومجتمعات ممارسة المهنة نيابة عن مؤسسات الانتوساي واقاليمها. ويمكن التواصل مع مبادرة التنمية الدولية- لجنة تقاسم وتبادل المعرفة التابعة للانتوساي عن طريق الموقع http://www.intosaicommunity.org

ب- دعم فريق العمل التابع لليوروساي المعنية بالتدقيق و الاخلاقيات

تعاونت مبادرة التنمية الدولية مع فريق العمل التابعة لليوروساي المعنية بالتدقيق لعقد اجتماعاتها بشان بوابة مجتمع مبادرة التنمية الدولية.

10) الدعم الثنائي لمبادرة التنمية الدولية بشان الجهاز الرقابة العالي الصومالي

يهدف الدعم الثنائي لمبادرة التنمية الدولية المقدم الى الجهاز الرقابي الصومالي الى وضع خطة استراتيجية للجهاز الرقابي . حيث التقى كل من مبادرة التنمية الدولية و الجهاز الرقابي الصومالي في نيروبي، كينيا 2-3 ايار 2016، لمناقشة سير العمل والخطط لبقية العام. اضافة إلى ذلك، وكجزء من الجهود المبذولة لتنسيق دعم المانحين لجهاز الرقابة العالي الصومالي، التقت مبادرة التنمية الدولية رسميا مع المدقق العام الصومالي والبنك الدولي ووزارة التنمية الدولية والسفارة النرويجية في كينيا. اذ تمخضت نتائج الاجتماعات عن وضع خطط منقحة لاغراض التعاون، فضلا عن افضل خطط التنسيق بين الجهات المانحة للجهاز الرقابي الصومالي ومبادرة التنمية الدولية باعتبارها المنسق الفني للدعم

11) تواصل أصحاب المصالح من خلال مشاركة مبادرة التنمية الدولية في الاجتماعات

• تعمل مبادرة التنمية الدولية جنبا الى جنب مع اصحاب المصالح من خلال المشاركة في عدد من الاجتماعات التي تنظمها الجهات المعنية.

• حضرت مبادرة التنمية الدولية منتدى النزاهة 2016 التابع لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادي (OECD) الذي عقد 19-20 نيسان 2016 في باريس، فرنسا. وجرى خلال المؤتمر نقاشات مع مديرية الادارة العامة والتنمية الاقليمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادي بشأن القضايا ذات الصلة لتنمية قدرات الأجهزة الرقابية العليا بالإضافة إلى القضايا المعنية بمكافحة الفساد في القطاع العام.

• شاركت مبادرة التنمية الدولية في النقاشات التي جرت في الندوة المقامة في مجلس التدريب والتنمية الإقليمي للأجهزة الرقابية العليا الفرنكوفونية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى - أفريقيا (CREFIAF) حيث سلطت هذه الندوة الضوء على التعاون مع أصحاب المصلحة الرئيسيين والتي عقدت بتاريخ 29-31 اذار 2016، في ياوندي، الكاميرون.

• خلال الاجتماع الثالث عشر للمنظمة الافريقية لمجلس ادارة اجهزة الرقابة العليا الناطقة باللغة الانكليزية (الافروساي-E) الذي عقد في أبوجا، نيجيريا، 09-13 ايار2016 ، قدمت مبادرة التنمية الدولية حقيبة اعمالها التي تخص برامج تنمية القدرات ومشاركتها في دراسات مستفيضة اخرى.

• في 4 ايار 2016، قدمت مبادرة التنمية الدولية عرضا إلى اعضاء المدقق الدولي التابع لمكتب التدقيق الحكومي الامريكي حول برامج مبادرة التنمية الدولية.

• شاركت مبادرة التنمية الدولية في اجتماع اللجنة التوجيهية PSC في كوبنهاغن بتاريخ 26-27 ايار 2016، وقدمت دراسة حول برنامج 3i. كما حضرت الاجتماع الخامس والعشرون لمجموعة العمل المعنية بتدقيق تقنية المعلومات (WGITA) في برازيليا- البرازيل بتاريخ 26-27 نيسان 2016 الذي انطوى على اجراء نقاشات تتعلق بالمعايير الدولية ISSAIs حول تدقيق تقنية المعلومات وتحديثات دليل تدقيق تقنية المعلومات الخاص بمجموعة العمل (WGITA) – التابعة لمبادرة التنمية الدولية.

• شاركت مبادرة التنمية الدولية في سلسلة من الاجتماعات المُنظَمة لفريق مهام اليوروساي المعني بالتدقيق والاخلاقيات وفريق عمل الهدف رقم 1 التابع لليوروساي المعني بتنمية القدرات و لجنة بناء قدرات الانتوسينت التابعة للانتوساي عبرمؤتمر مرئي. كما حضرت منظمة التنمية الدولية ايضا اجتماعا للمدققين العامين لبلدان الشمال الأوروبي في لوند- السويد في 6 نيسان 2016.

الاتصال بمبادرة التنمية الدولية

لغرض مناقشة أي من القضايا المطروحة في هذه الطبعة لتحديث مبادرة التنمية الدولية ، يرجى الاتصال بنا عبر:

الهاتف: 4721540810+ البريد الكتروني: idi@idi.no

مستجدات التعاون بين الانتوساي والمانحين

الادارة المالية العامة- القضايا والتحديات المعاصرة

ضمن اطار اخر المستجدات في هذا الشان، يسهم التعاون الحاصل بين الجهات المانحة للإنتوساي بتقديم الدعم والمنح من البنك الدولي وامانة الإنفاق العام والمسائلة المالية (PEFA) وقسم التنمية الدولية(DFID)لمشاريع التنمية الحديثة من مجتمع المانحين المعني بمجالات الإدارة المالية العامة(PFM). حيث تشمل الموضوعات أهداف التنمية المستدامة(SDGs)والتقييمات ومكافحة الفساد الخاصة بالانفاق العام والمسائلة المالية . تتناول هذه المواد ومن مختلف الاتجاهات ، مناقشة دور الأجهزة الرقابية وماهية خططها المستقبلية.

الجمعية العامة للأمم المتحدة تقّرْ في 2014 باهمية

دور الاجهزة الرقابية في تحقيق أهداف التنمية الوطنية فضلا عن اهداف التنمية المتفق عليها دوليا.

دور اجهزة الرقابة العليا في برنامج التنمية لمرحلة مابعد-2015حدة أ، اعمال التنمية

منذ اصدار قرار الامم المتحدة في 2015 ، اصبحت اهداف التنمية المستدامة 17 مع اهدافهم 169 قوة محركة لجدول أعمال التنمية. حيث عبر رئيس مجموعة البنك الدولي جيم يونغ كيم بقوله "ان تركيز اهداف التنمية المستدامة SDGs على الناس وما يحيط بهم والازدهار والسلام والشراكة يمهد الطريق امام انطلاق تنمية قوية شاملة للعالم لمتابعة العمل على مدى 15 سنة القادمة.

ان الاستثمار الذي يتطلب تلبية أهداف التنمية المستدامة SDG هائل جدا, اذ يمكن ان تصل تكلفة البنية التحتية وحدها الى 1.5 $ تريليون سنويا في البلدان الناشئة والنامية. ويعد تحشيد طاقات الموارد واستخدامها استخداما فاعلا هو المفتاح الرئيس لهذا الامر كما تعد المساءلة والحكم الرشيد من المُسلّمات للاستخدام الفاعل للموارد.ومن خلال ماتقدم، فان دور الاجهزة الرقابية العليا في تعزيز المساءلة والادارة الفاعلة وتعزيز أثر تقديم الخدمات من أكثر الامورأهمية في أي وقت مضى. ان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2014 بشان" تعزيز وتحسين الكفاءة والمساءلة والفاعلية والشفافية في الإدارة العامة من خلال تطوير الاجهزة الرقابية" يقّرْ بأن دور الأجهزة العليا للرقابة ذو اهمية في تحقيق اهداف التنمية الوطنية الى جانب اهداف التنمية المتفق عليها دوليا.

وتسهم الأجهزة الرقابية العليا في التنفيذ الفاعل لاهداف التنمية المستدامة SDGs في عدة الطرق:

- يمكن دعم الجهود الوطنية لبناء مؤسسات خاضعة للمساءلة فاعلة ومسؤولة وشاملة.
- يمكن مراجعة النظم الوطنية، وتقييم التقدم لتحقيق الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة.
- من خلال عمليات تدقيق الأداء يمكنها دراسة الاقتصاد والكفاءة والفاعلية لبرامج الحكومية الرئيسية التي تساهم في جوانب محددة للتنمية المستدامة SDGs.
- يمكن أن تكون انموذجا للشفافية والمساءلة في عملياتها الخاصة، بما في ذلك عملية التدقيق والابلاغ.

• يمكن الاستجابة لمخاطر النزاهة المالية والاحتيال والفساد.

• يمكنهم ايصال نتائج التدقيق علنا وبوضوح لتعزيز سير العمل والشفافية والمساءلة العامة.

كما يمكن أن تسهم الأجهزة الرقابية على وجه التحديد ومن المنطلق العملي في جدول الأعمال، على سبيل المثال، تقديم بيانات الأداء الأساسي و كفاية نظام الأداء العام.

ان قدرة جهاز الرقابة الاعلى هي مسألة في غاية الاهمية . يكشف اطار عمل الانفاق العام و المساءلة المالية وادوات التشخيص ألاخرى باستمرار الحاجة الى تعزيز هذه القدرة. وقد أظهر استطلاع عالمي في عام 2014 أن 67 % من اجهزة الرقابة العليا تعتبر حاجاتها الى تنمية القدرات على أنها ذات أولوية عالية أو متوسطة. ينبغي لمنظمة الانتوساي وشركاء التنمية إلى حشد وتنسيق دعمهم للتركيز على بناء قدرات اجهزة الرقابة العليا.

ومن المشجع أن نرى الخطة الاستراتيجية للإنتوساي 2017-2022 تجيب عن السؤال التالي: "كيف يمكن الإنتوساي المساهمة في جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة، بما في ذلك الحوكمة، لتعزيز مكافحة الفساد؟" من خلال ادراج هذه المسألة ضمن الخطة الاستراتيجية فقد بين الإنتوساي للعالم أن اجهزة الرقابة العليا

ان اطار الانفاق العام و المساءلة المالية واجهزة الرقابة العليا هما المكونين الرئيسيين- الحل لإدارة مالية عامة أفضل

الاجهزة الرقابة العليا دور هام فيما يتعلق بتقييمات اطار الانفاق العام و المساءلة المالية. ان التدقيق الخارجي هو عنصر هام في إطار عمل قياس الانفاق العام المساءلة المالية.

بقلم لويس هوك، رئيس *الانفاق العام و المساءلة المالية*

أطلق شركاء الاطار تغييرا كبيرا على إطار تقييم أداء إدارة المالية العامة المستخدم منذ خمسة عشر عاما وذلك في في بودابست-هنغاريا في نيسان. وقد حضر الحفل أكثر من 260 شخصية من حوالي سبعين بلدا ممن كانوا يرغبون في رؤية وسماع ما قد تغير.

تم توسيع الإطار ليشمل مواضيع جديدة، بما في ذلك الاستراتيجية المالية و الاستثمار العام، والأصول العامة والأداء غير المالي. وزاد من نطاق إدارة الإيرادات ليشمل جميع الإيرادات لا الضرائب فحسب.وله تركيز كبير على الرقابة الداخلية واجرى الدعم القانوني لعمليات تطوير أنظمة الإدارة المالية العامة من خلال النهوض بممارسات المحاسبة الحكومية، وتدقيق امكانية انظمة السجلات الإحصائية والحيوية الوطنية للحصول على البيانات اللازمة لضمان شفافية اي من القضايا الفردية أو الاجتماعية . وتقييم نفاذ الأهداف ومقاييس الأداء الوطنية. تحسينا على العديد من المؤشرات المستمرة لتعكس بشكل أفضل الممارسات الدولية الجيدة وتحقيق قدر أكبر من الاتساق مع أدوات التشخيص الأخرى مثل اطار عمل الانتوساي لقياس اداء اجهزة الرقابة العليا. وخلال هذا الحدث في بودابست، شرح شركاء الاطار وهم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي وحكومات فرنسا والنرويج وسويسرا والمملكة المتحدة، الهدف من اتخاذهم قرار تحديث الاطار. حيث قالت السيدة جنيفر طومسون، مدير السياسة التشغيلية والخدمات القطرية ،أن الاطار بحاجة الى مواكبة الدروس المستقاة من خبرة امدها

اكثر من عشرة اعوام . وأشار راجيش كيشان، مستشار حوكمة في فريق المساءلة المالية ومكافحة الفساد في وزارة التنمية الدولية الى أن الاطار المحدث هو إطار فاعل يساعد الحكومات على تحسين نظم الإدارة المالية العامة الخاصة بها.

وقد استخدمت الاطار 149 دولة اذ صدر اكثر من 500 تقرير للاطار على مدى العقد المنصرم. فلماذا اذا استخدم الاطار على نطاق واسع؟ ان الأسباب الرئيسية تتعلق بشمول واسع للمجالات الرئيسية للإدارة المالية العامة والتي تنوعت بين الاستراتيجية المالية وتخطيط الموازنة، وإدارة الإيرادات وتنفيذ الموازنة والمحاسبة وإعداد التقارير والرقابة الخارجية. فهو يمنح علامات متدرجة وكمية للأداء والمستندة الى ممارسات جيدة معترف بها عالميا في كل مجال . ويقدم الاطار تقريرا عن نقاط القوة والضعف في نظم الإدارة المالية العامة للحكومات لتستخدمه في تحديد التحسينات حسب الاولوية . كما تم استخدامه لرصد التقدم المحرز للإصلاح باستخدام مقاييس أداء معينة للانفاق العام والمساءلة المالية و من خلال تقييمات متتالية. وقد استخدمت بعض البلدان الاطار أربع مرات بين عامي 2008 و 2016، مستحصلة التحديثات كل بضع سنوات عن التقدم المحرز للإصلاح، وفي بعض الحالات، او عن تراجعه خلال هذه الفترة.

ويطلق على الاطار تسمية "المعيار الذهبي" لادوات تشخيص الادارة المالية الا انه يحتاج إلى ان يتم التعامل به بحذر . اذ انه لا يقيم

السياسات أو الأسباب الجذرية الكامنة وراء نتائج الأداء. ولهذه الأسباب، وغيرها، لا تتضمن تقارير الانفاق العام والمساءلة المالية توصيات خاصة باجراءات الإصلاح. حيث يتعين على الحكومات واصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين لها استحصال معلومات إضافية لتحديد أفضل السبل للاستجابة لنتائج تقييمات الاطار.و في حالة استخدام علامات الاطار على نحو مبالغ في تبسيطه كحل للإصلاح، فستكون سببا في خيبة الامل بدلا من ذلك. وينبغي ربط تقارير الاطار بمعرفة الاسباب

وراء تلك العلامات وآثارها فيما يتعلق بالمخاطر والنتائج المالية ونوع التدخل الذي من شأنه أن يؤدي إلى تحسينات في كل حالة لاجهزة الرقابة العليا دور هام الى جانب تقييمات اطارالانفاق العام والمساءلة المالية. وان التدقيق الخارجي هو مكون هام في إطار عمل قياس الاطار، ولكن يمكن لاجهزة الرقابة العليا ان تقدم المعلومات حول الاداء في مجالات اخرى من اطار الانفاق العام والمساءلة المالية على سبيل المثال، من خلال نتائج التدقيق على أداء المشتريات وإدارة النقد وإدارة الإيرادات والرقابة الداخلية والابلاغ المالي وتقديم الخدمات. وللأجهزة الرقابية أيضا دور هام في مناقشة الكيفية التي تستخدم بها نتائج الاطار لتحسين أداء الادارة المالية العامة. وتعد المعرفة بأنظمة الادارة المالية العامة والمخاطر والعواقب المترتبة على نقاط الضعف في تلك النظم هي مكون هام في الحل لإحداث اصلاح فاعل ودائم.

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة www.pefa.org

قمة مكافحة الفساد-الالتزامات والعلاقة بعمل جهاز الرقابة الاعلى

ان أجهزة الرقابة العليا هي أحد الاوجه الرئيسية لنظام المساءلة الفاعل والفحص المستقل الذي تقدمه الاجهزة الرقابية هو بمثابة رادع للفساد والاحتيال ويسهم ايضا في كشفه

بقلم راجيش كيشان، استشاري الحوكمة – فريق المساءلة المالية ومكافحة الفساد - وزارة التنمية الدولية (المملكة المتحدة)

في مايو 2016، ضيفت حكومة المملكة المتحدة قمة مكافحة الفساد في لندن والتي جمعت زعماء العالم وممثلين من قطاع الأعمال والمجتمع المدني للتاكيد على أن الفساد يشكل لب الكثير من المشاكل في العالم للاتفاق على مجموعة من الخطوات العملية لكشف الفساد ومعاقبة مرتكبيه ومافحته، فضلا عن دعم أولئك الذين عانوا منه. وقد ترأس القمة رئيس وزراء المملكة المتحدة، ومثلت القمة خطوة كبيرة في الجهود العالمية لزيادة الشفافية ومحاربة الفساد مع تعهدات كبيرة في مجموعة واسعة من المجالات. وتضمنت أول إعلان عالمي على الاطلاق لمكافحة الفساد ينص على التزام القادة المشترك في التصدي

للفساد وبيان القمة (متاح على الرابط أدناه) والذي يحدد نهجا مشتركا لمكافحة الفساد. و اتفق على ذلك جميع الدول المشاركة والمنظمات الدولية.

وكانت هناك بيانات لدول كل على حدة تعهدت خلالها بالاجراءات الفعلية التي ستتخذها لمحاربة الفساد .

اعلن في بيان القمة عن الشفافية المالية ورقابة الموازنة على انهما ركيزتان اساسيتان هامتان في كشف الفساد وقد تم الاتفاق أيضا على جزء من ذلك على تسليط الضوء بشكل خاص على الدور الهام الذي تضطلع به الأجهزة الرقابية العليا . حيث تمثل الأجهزة الرقابية أحد الجوانب الرئيسة لنظام المساءلة الفاعل وان التدقيق المستقل الذي تقدمه الأجهزة الرقابية هو بمثابة رادع للفساد والاحتيال، فضلا عن الاسهام في كشفه. تلعب بعض الأجهزة الرقابية دورا مباشرا في مكافحة الفساد، بما في ذلك كشف المجالات التي ينشط فيها خطر الفساد والعمل بشكل وثيق مع مؤسسات مكافحة الفساد الاخرى.

وقد كشف اخر مسح للموازنة المفتوحة لعام (2015) عن بعض النتائج الهامة حول واقع الأجهزة الرقابية في العديد من البلدان النامية. اذ خلُص المسح الى ان الأجهزة الرقابية حاليا وفي عدد كبير جداً من البلدان تفتقر الى الاستقلالية والانفتاح ومستوى الموارد اللازم لتنفيذ مهامهاعلى نحو فاعل . ففي ما يقرب من ربع البلدان التي شاركت في المسح، يمكن للسلطة التنفيذية تنحية رؤساء الأجهزة الرقابية دون موافقة السلطتين التشريعية أو القضائية. وتوصل المسح الى حقيقة ان تقارير التدقيق حول الموازنات الوطنية في أكثر من ثلث البلدان المشمولة بالمسح كانت اما انها لا تنشر على الإطلاق أو تنشرفي وقت متاخر الامر الذي يجعلها غير ذات فائدة. وفي أكثر من نصف البلدان المشمولة بالمسح ، لا يتم نشر التقارير التي تتبع سير اجراءات المتابعة على تقارير التدقيق.

ولهذه الأسباب ، اعلن في بيان القمة عن تعهد واضح "لتعزيز قدرة الأجهزة الرقابية العليا" و"دعم استقلاليتها" ونشر نتائج التدقيق ".وفي الوقت الذي تقوم فيه العديد من البلدان بذلك بالفعل فان المملكة المتحدة تؤمن بأهمية استمرار الجهود لضمان استيفاء الحد الأدنى من المعايير في جميع البلدان.

وهناك مجموعة من التعهدات الاخرى التي أُعرب عنها في القمة وبضمنها ما يلي:

- تعهدت ستة بلدان بالالتزام بالسجلات العامة لملكية الانتفاع وتعهدت ست دول اخرى باتخاذ اجراءات مماثلة .
- تعهد شركات الخدمات المهنية الدولية الرائدة والمتضمن الأنظمة الفاعلة والتعليم والتدريب و تعزيز ثقافة رفض تقبل ممارسات الفساد
- إنشاء مركز تنسيق دولي لمكافحة الفساد لمساعدة الشرطة والمدعين العامين للعمل سويا لمعاقبة مرتكبي الفساد.
- قانون استرجاع الأصول الجديد في 22 بلدا يساعد على إرجاع عائدات الفساد ؛
- دعم خاص لتلك البلدان المتأثرة بالفساد مع حماية اكبرللمبلغين عن حالات الفساد
- تعهد 17 بلدا بالالتزام بالشراكة المؤسسية والمهنية والتي تتضمن" توأمة" مفتشي الضرائب لمختلف البلدان .
- انشاء محور ابتكار يجمع 16 دولة والمجتمع المدني ومجتمع الاعمال لتبادل الاساليب التقنية والمبتكرة الاخرى لمحاربة الفساد .

رابط وثائق القمة:

https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/522791/FINAL_-_AC_Summit_Communique_-_May_2016.pdf

مفكرة انشطة الانتوساي

8 آب/أغسطس

5-2 مؤتمر الباساي التاسع عشر- -بوهينبي مكرونيسيا

26-24 مجموعة العمل حول الصناعات الاستخراجية -الاجتماع الثالث لمجموعة العمل حول الصناعات الاستخراجية مومباسا، كينيا

9

31-29 مجموعة العمل حول قيمة ومنافع الاجهزة الرقابية - الاجتماع التاسع لمجموعة العمل حول قيمة ومنافع الأجهزة الرقابية – أروشا، تنزانيا

أيلول/سبتمبر

7- 9 لجنة التشارك المعرفي – الاجتماع الثامن للجنة التوجيهية للجنة التشارك المعرفي والخدمات المعرفية،

مكسيكو سيتي- المكسيك

10

تشرين أول/أكتوبر

5-3 لجنة بناء القدرات-اجتماع اللجنة التوجيهية للجنة بناء القدرات –كيب تاون - جنوب أفريقيا

6-5 اللجنة التوجيهية لتعاون الانتوساي والمانحين - اجتماع اللجنة التوجيهية لتعاون الإنتوساي والمانحين في كيب تاون، جنوب أفريقيا

21 -17 الاجتماع السادس والعشرين الجمعية العمومية لولاسيفس – بونتا كانا، جمهورية الدومينيكان

27-24 مجموعة العمل حول التدقيق البيئي - الاجتماع 17 لمجموعة الانتوساي حول التدقيق البيئي -جاكرتا، إندونيسيا

11

تشرين الثاني – نوفمبر

لم تدرج اي نشاطات

12

كانون اول /ديسمبر

7 الاجتماع 68 لمجلس ادارة الإنتوساي– أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

11-8 مؤتمر الإنكوساي الثاني والعشرين – أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة.

11 الاجتماع 69 لمجلس ادارة الانتوساي – أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة.

ملاحظة رئيس التحرير: ان الغرض من نشر هذه المفكرة هو دعم استراتيجية التواصل في الانتوساي وكوسيلة لمساعدة اعضاء الانتوساي على تخطيط وتنسيق جداول اعمالهم .وسيشمل هذا الباب الدوري من المجلة ما يقام من انشطة في الانتوساي ومنظماتها الاقليمية مثل المؤتمرات و الاجتماعات العامة واجتماعات مجالس الادارة .وبسبب ضيق المساحة ،تعذر ادراج العديد من الدورات التدريبية والاجتماعات المهنية الاخرى التي تقيمها المنظمات الاقليمية .وللمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالامانة العامة لكل مجموعة عمل اقليمية.

ولمعلومات الاتصال الرجاء زيارة: http://www.intosai.org/regional-working-groups.html